

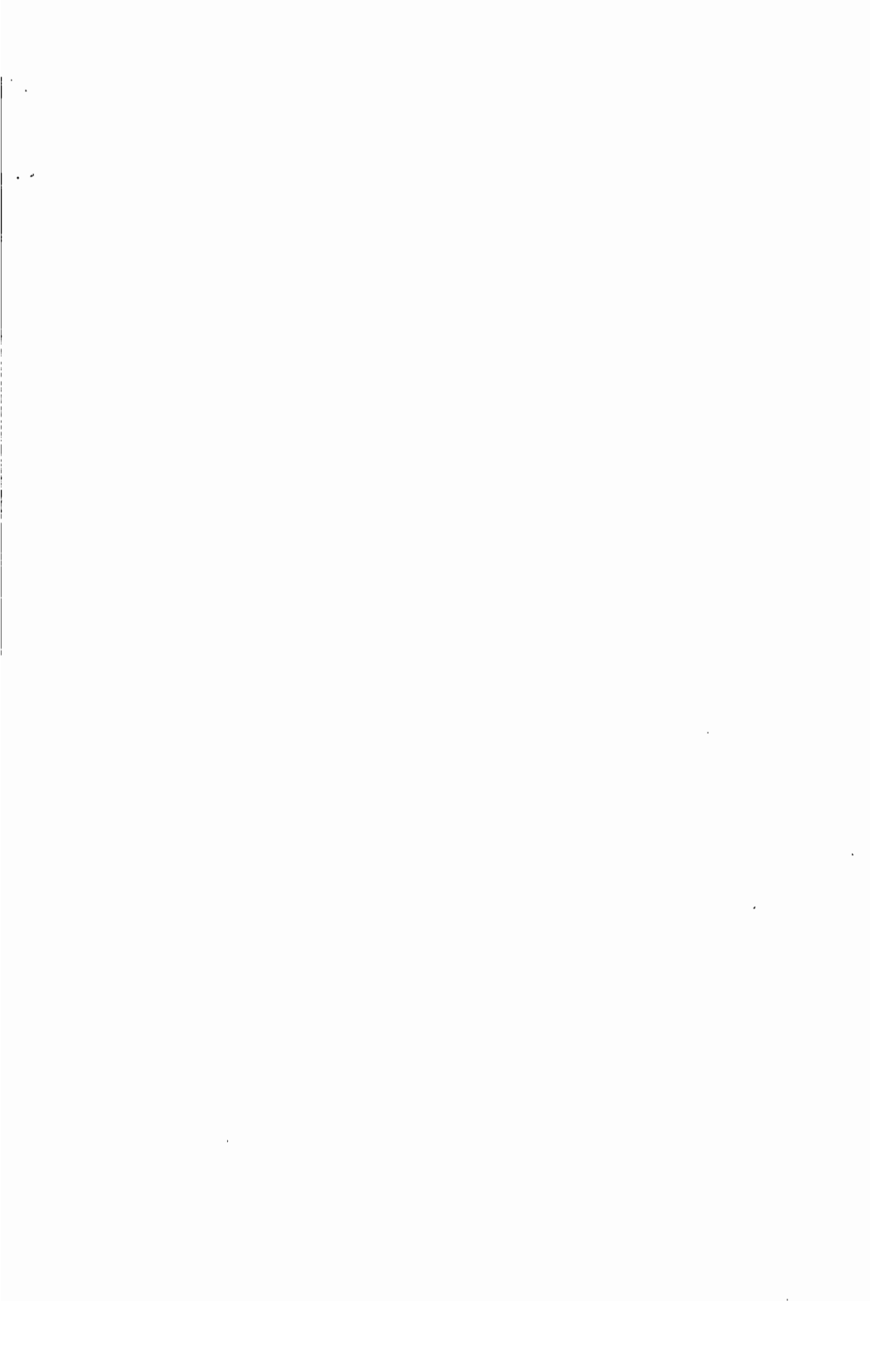
مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل

الضغوط في إطار مقررات بازل ٣ مع دراسة ميدانية

د. عبدالحميد احمد احمد شاهين

أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة مدينة السادات



ملخص البحث:

يهدف البحث إلى إجراء دراسة تحليلية لمبادئ وعمليات إدارة المخاطر ، ومبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط في إطار مقررات بازل ٣ ، ووضع إطار مقترح لدور المراجعة الداخلية في فحص وتقييم اختبارات تحمل الضغوط والسيناريوهات والافتراضات المحتملة في إطار مبادئ اختبارات التحمل . وإجراء دراسة ميدانية باستخدام قائمة استقصاء للوقوف على مدى إدراك المسؤولين بإدارات المراجعة الداخلية والمخاطر والالتزام بالبنوك لأهمية المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط ، وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن: أهمية توسيع نطاق أنشطة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر بالبنوك ، وفحص المراجعة الداخلية لمدى استخدام اختبارات التحمل وإدماجها في حوكمة المخاطر ، وفحص منهج اختبارات التحمل والسيناريوهات الافتراضية ، وفحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر ، وأهمية العلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية.

Abstract:

The research aims to conduct an analytical study of the principles and the risk management processes , principles for sound stress testing practices in the framework of Basel 3 , establishing a framework proposal for the role of the internal audit in the review and evaluation of stress tests, scenarios and assumptions which are possible within the framework of the principles of the stress tests . and conducting a field study using the questionnaire of survey to determine the extent of the realization officials departments of internal audit , risk and compliance with the banks for the importance of internal audit for the stress tests. The results of the field study refer to the lack of statistically significant differences on: the importance of expanding the scope of internal audit activities in aspects of risk management in banks, the review of the internal audit of the extent for the use of stress tests and their integration in risk governance, the review of the methodology of stress tests and assumptions scenarios, reviewing and monitoring results of stress tests and the risk mitigative strategies , and the importance of the relationship between internal audit and supervisory authorities.

مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط
فى إطار مقررات بازل ٣ مع دراسة ميدانية

د. عبدالحميد احمد احمد شاهين (*)

أولا : الإطار العام للبحث

١/١ دوافع ومشكلة البحث :

اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية^(١) بتعزيز النظام المالى العالمى من خلال إصدارها للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة ، لمعالجة نقاط الضعف فى النظام المصرفى للدول المتقدمة والنامية لمحاولة منع تهديدات الاستقرار المالى على المستوى المحلى والدولى ، وأبرزت تلك المبادئ حتمية اقتناع السلطات الإشرافية بأن البنوك والمجموعات المصرفية لديها فرصة ملائمة لإجراءات عمل شاملة لإدارة المخاطر المصرفية ، ورقابة داخلية كافية وملائمة لحجم وتعقيد الأعمال ومراجعة داخلية مستقلة بشكل مناسب (BCBS, 2006).

ولقد أدت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ إلى تحقق خسائر مالية ضخمة وانهيارات اقتصادية طالت عددا من أكبر المؤسسات المالية الدولية ، وأمتد أثرها ليشمل عددا من الاقتصاديات المتقدمة فى أوروبا وأمريكا وآسيا ، ولقد ترتب على ما سبق قيام لجنة بازل بإصدار مقررات بازل ٣ عام ٢٠١٠^(٢) والتي تشكل مجموعة متكاملة من التدابير الإصلاحية التى تهدف إلى تعزيز الرقابة والإشراف وإدارة المخاطر للقطاع المالى والمصرفى ، بالإضافة إلى تحسين قدرته على استيعاب الصدمات الناجمة عن ضغوط مالية واقتصادية وغيرها أيا كان مصدرها (BCBC, December 2010).

وتضمنت مقررات بازل ٣ مجموعة من الإصدارات تناولت أمورا أساسية مثل مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها (BCBS, 2008) ، ومبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط والإشراف (BCBS, 2009) ، وإطار دولى لقياس مخاطر السيولة بهدف تحسين قدرة القطاع المصرفى على استيعاب الصدمات وما تضمنه من نسبى تغطية السيولة وصافى التمويل المستقر (BCBS, April 2010) ، ومبادئ لتعزيز حوكمة البنوك (BCBS, October 2010).

ولقد أزم البنك المركزى المصرى البنوك العامة فى أبريل ٢٠١١ بإجراء اختبارات تحمل الضغوط (Stress testing) كأداة رئيسة لإدارة المخاطر المصرفية ، وذلك بشكل دورى على محافظ قروضها ، بهدف تعامل البنوك مع التقنيات المختلفة لتقييم قدرتها على مواجهة الانكشافات فى ظل الأوضاع وظروف العمل الصعبة ، من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية رأس المال والربحية^(٣) ، لضمان سلامة واستقرار وفاعلية الجهاز المصرفى المصرى ومواكبة أفضل الممارسات الدولية (سعد ، ٢٠١٢ ، ص ٣٥-٣٦).

(*) أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة مدينة السادات .

ولقد أبدت العديد من المنظمات المهنية واللجان الدولية اهتماما بالدور الحيوى للمراجعة الداخلية فى مجال إدارة المخاطر بما يسهم فى تعزيز قواعد الحوكمة بالمؤسسات المالية وتخفيض حالات التعرض لأزمات مالية (BCBS, June 2012, IIA, 2012). كما اهتم البنك المركزى المصرى بهذا الدور من خلال توسيع نطاق الأنشطة التى تمارسها إدارة المراجعة الداخلية فى هذا المجال (البنك المركزى المصرى ، ٢٠١٣ ، ص ٣٥-٣٦).

وبناء على ما تقدم ، يرى الباحث أن أولى دوافع هذا البحث تتمثل فى اهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية باختبارات تحمل الضغوط ، من خلال إصدار مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات التحمل والإشراف (BCBS,2009) من أجل معالجة نقاط الضعف فى ممارسات اختبارات التحمل (التي حدثت قبل ظهور بؤادر الأزمة المالية العالمية فى منتصف عام ٢٠٠٧) والمتمثلة فى: استخدام اختبار التحمل والاندماج فى حوكمة المخاطر، منهجيات اختبار التحمل ، اختيار السيناريو ، واختبار التحمل لمنتجات ومخاطر محددة.

وهنا يبرز دور المراجعة الداخلية من خلال التحقق من مدى التزام الإدارات المسؤولة بالبنك بمبادئ الممارسات السليمة لاختبارات التحمل ، من أجل معالجة نقاط الضعف فى تلك الممارسات والتي كانت أحد الأسباب الأساسية فى الأزمة المالية العالمية.

والدافع الثانى يتمثل فى أن اختبارات التحمل تعد أداة هامة لإدارة المخاطر وتستخدم بواسطة البنوك كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، من خلال عملية التقييم الداخلى لكفاية رأس المال^(٤) (Internal Capital Adequacy Assessment Process – ICAAP) وفى هذا الإطار أكدت لجنة بازل من خلال ما ورد بالمبدأ التاسع من مبادئ تعزيز حوكمة البنوك (BCBS, October 2010) على حتمية قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك بتحسين قدرة وظيفة المراجعة الداخلية فى تحديد ومعالجة المشاكل المرتبطة بإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية ، من خلال تولى المراجعين الداخليين مهام الحكم على فاعلية إدارة المخاطر والتقرير عن المخاطر ونتائج اختبارات التحمل للمجلس والإدارة العليا.

أما الدافع الثالث فيتمثل فى تعاطف دور المراجع الداخلى فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك ، وذلك فى إطار ما ورد بالمبدأ السادس والسابع من المبادئ المتعلقة بالتوقعات الإشرافية المتصلة بوظيفة المراجعة الداخلية ، والتي تتضمن - على سبيل المثال لا الحصر - فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة للبنك بالكامل فى سياق كل من المخاطر الحالية والمحتملة فى المستقبل ، وتقييم مدى كفاية نظم وعمليات إدارة المخاطر وما تتضمنه من اختبارات تحمل الضغوط لتحديد وقياس وتقييم ورقابة ومطابقة والتقرير عن جميع المخاطر الناتجة عن أنشطة البنك . بالإضافة إلى ما ورد بالمبدأ السادس عشر بشأن علاقة السلطات الإشرافية (كالبنوك المركزية) بوظيفة المراجعة الداخلية ، والتي تتضمن الاتصال المنتظم بين المشرفين والمراجعين الداخليين بالبنك لى يتم مناقشة مجالات الخطر التى تم تحديدها بواسطة الطرفين ، وفهم مقاييس تخفيف المخاطر المستخدمة بواسطة البنك ، ومتابعة مدى استجابة البنك لنقاط الضعف المحددة (BCBS, June 2012).

والدافع الرابع يتمثل فى اهتمام المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية بالدور الحيوى للمراجع الداخلى فى مجال إدارة المخاطر ، من خلال معيار المراجعة رقم ٢١٢٠ الخاص بإدارة المخاطر (IIA,2012) ، والذي أبرز أهمية أن يتضمن نشاط المراجعة الداخلية تقييم فعالية إدارة المخاطر والمساهمة فى تحسين أو تطوير

عمليات إدارة المخاطر ، من خلال التقرير عن نتائج عملية التقييم والتي تتضمن : أن الأهداف التنظيمية تدعم وتتماشى مع مهام المنشأة ، ويتم تحديد المخاطر الهامة والمقررة ، واختيار الاستجابات المناسبة للمخاطر التي تتفق مع المخاطر التي ترغب المنشأة في تحملها ، ويتم الحصول على المعلومات عن المخاطر ذات الصلة وترسل في الوقت المناسب في جميع أنحاء المنشأة . وعندما يخلص مدير المراجعة الداخلية إلى أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر التي قد تكون غير مقبولة للمنشأة ، فإنه ينبغي عليه مناقشة الإدارة العليا في هذا الأمر والتقرير عن قبول المخاطر لمجلس الإدارة ، وذلك في إطار معيار المراجعة رقم ٢٦٠٠ الخاص بالاتصال وقبول المخاطر (IIA,2012) .

وبناءً على ما تقدم ، ونظراً للالتزام البنك المركزي المصري بمقررات بازل ٣ والزامه للبنوك المصرية بتطبيق تلك المقررات وما تتضمنه من اختبارات تحمل الضغوط ، فإنه تبدو المشكلة الرئيسية للبحث في كيفية قيام إدارة المراجعة الداخلية بفحص اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية فيما يتعلق بكل من: استخدام اختبارات التحمل وإدماجها في حوكمة المخاطر ، ومنهج الاختبار والسيناريوهات المفترضة ، ونتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر . ومن ثم يثير الباحث التساؤلات التالية :

- ١- هل يمكن لإدارة المراجعة الداخلية تقديم تأكيدات بشأن كفاءة وفعالية اختبارات تحمل الضغوط بما تتضمنه من سيناريوهات وافتراضات محتملة ؟ .
- ٢- وما هي مجالات الفحص التي يمكن أن تمارسها إدارة المراجعة الداخلية للتحقق من التزام إدارة المخاطر المصرفية بمبادئ اختبارات التحمل الواردة بمقررات بازل ٣ فيما يتعلق بمخاطر السيولة ؟ .
- ٣- وهل يمكن فحص وتقييم سيناريوهات التحمل في ظل الخيارات الممكنة والتي تنطوي على عوامل الخطر المختلفة الناتجة عن الصدمات بدرجات متنوعة من الصرامة ؟ .
- ٤- وهل يدرك المسؤولون بالبنوك نطاق أنشطة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر المصرفية واختبارات تحمل الضغوط ؟ .
- ٥- وما مدى إدراك المسؤولين بالبنوك لأهمية النسبية لمجالات الفحص التي تتم بواسطة إدارة المراجعة الداخلية للمبادئ الحاكمة لاختبارات تحمل الضغوط وإدراك العلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية ؟ .

٢/١ أهداف البحث :

- يسعى الباحث إلى الإجابة عن التساؤلات السابقة بما يساهم في تحقيق الأهداف التالية:
- ١- دراسة تحليلية لمبادئ وعمليات إدارة المخاطر ، ومبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط في إطار مقررات بازل ٣ .
 - ٢- عرض إطار فكري مقترح لدور المراجعة الداخلية في فحص وتقييم اختبارات تحمل الضغوط والسيناريوهات والافتراضات المحتملة في إطار مبادئ اختبارات التحمل .
 - ٣- دراسة ميدانية عن مدى إدراك المسؤولين بإدارات المراجعة الداخلية والمخاطر والالتزام بالبنوك لأهمية المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر المصرفية ، ومجالات المراجعة الداخلية لاختبارات التحمل في ضوء المبادئ الحاكمة لهذه الاختبارات ، ومجالات التعاون بين المراجعين الداخليين والسلطات الإشرافية .

٣/١ فروض البحث :

- لتحقيق أهداف البحث ، قام الباحث بصياغة فروض البحث على النحو التالي :
- ١- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن إدراك أهمية توسيع نطاق أنشطة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر بالبنوك.
 - ٢- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن مجالات فحص المراجعة الداخلية لمدى استخدام اختبارات التحمل وإدماجها في حوكمة المخاطر.
 - ٣- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن فحص المراجعة الداخلية لمنهج اختبارات التحمل والسيناريوهات المفترضة.
 - ٤- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن قيام المراجعة الداخلية بفحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر .
 - ٥- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن العلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية.

٤/١ حدود البحث :

تعددت التدابير الإصلاحية بمقررات بازل ٣ ، لذا سيقصر البحث على تناول اختبارات تحمل الضغوط ، والمبادئ المرتبطة بقياس مخاطر السيولة ، بالإضافة إلى مبادئ وظيفة المراجعة الداخلية المتصلة بنطاق النشاط والعلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية في مجال إدارة المخاطر المصرفية . كما اقتصر البحث في الدراسة الميدانية على استطلاع آراء المسؤولين بكل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام لعينة من البنوك التجارية المصرية ، للوقوف على مدى إدراك أهمية دور المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر المصرفية واختبارات التحمل ومجالات التعاون بين المراجعين الداخليين والسلطات الإشرافية.

٥/١ أهمية البحث :

للبحث أهمية خاصة في ظل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية الحالية التي تمر بها مصر ، حيث تتيح مقررات بازل ٣ فرصة ملائمة للبنوك لإدارة رؤوس أموالها والمخاطر بشكل أكثر كفاءة من خلال إجراء اختبارات التحمل بشكل دوري وإخضاع عمليات إدارة المخاطر واختبارات التحمل للمراجعة الداخلية ، بما يسهم في خفض حالات إخفاق البنوك.

كما أن البحث أهمية نظرا لأن اختبارات التحمل كأداة رئيسة لإدارة المخاطر المصرفية قد نالت أهمية كبيرة من قِبَل كافة اللجان والهيئات والمجالس المعنية بالجهاز المصرفي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي ، وفي نفس الوقت نالت وظيفة المراجعة الداخلية بالبنوك اهتماما مناسباً من قِبَل لجنة بازل للرقابة المصرفية وخاصة في مجال إدارة المخاطر المصرفية ومتابعة اختبارات تحمل الضغوط .

هذا بالإضافة إلى أن البحث في عموميه يعد بمثابة دعوة فكرية مفتوحة للمنظمات الدولية كلجنة بازل للرقابة المصرفية ومعهد المراجعين الداخليين الدولي لإصدار معيار لمراجعة اختبارات تحمل الضغوط بالبنوك يتناول إرشادات حاكمية للمراجعين الداخليين بشأن إجراءات المراجعة الداخلية لاختبارات التحمل في إطار نطاق المراجعة الموسع الوارد بمبادئ لجنة بازل لوظيفة المراجعة الداخلية بالبنوك.

٦/١ منهج البحث :

يعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء ما صدر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية من مبادئ وتوجيهات تتعلق بإدارة المخاطر واختبارات التحمل ودور المراجعة الداخلية في هذا الشأن ، واستطلاع آراء المسؤولين بإدارات المراجعة الداخلية والمخاطر والالتزام للوقوف على مدى إدراك أهمية المراجعة الداخلية لعمليات إدارة المخاطر واختبارات التحمل في ضوء مبادئ اختبارات التحمل ، وذلك بغية استنباط النتائج الكفيلة بالدور المرتقب للمراجعة الداخلية في مجال مراجعة اختبارات التحمل كأداة لإدارة المخاطر المصرفية.

٧/١ خطة البحث :

لتحقيق أهداف البحث واختبار مدى صحة فروضه تم تقسيم بقية البحث كما يلي :

ثانيا : عرض وتحليل الإصدارات والدراسات المعنية بمراجعة اختبارات تحمل الضغوط.

ثالثا : الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية وإدارة مخاطر السيولة.

رابعا : اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية.

خامسا : إطار المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط.

سادسا : دراسة ميدانية عن المراجعة الداخلية لاختبارات التحمل بالبنوك التجارية.

سابعا : النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

ثانيا : عرض وتحليل الإصدارات والدراسات المعنية بمراجعة اختبارات تحمل الضغوط

أبدت بعض الهيئات الدولية والإقليمية (من خلال إصداراتها) اهتماما باختبارات تحمل الضغوط ودور المشرفين (Supervisors) والمراجعين الداخليين في مجال مراجعة إدارة المخاطر واختبارات التحمل في البنوك . كما تناولت بعض الدراسات برامج اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية ، وأهمية التحقق من فعالية تلك البرامج في تحقيق الأهداف المنشودة منها ، وهذا ما يوضحه العرض التالي.

١/٢ الإصدارات المعنية بمراجعة اختبارات تحمل الضغوط بالبنوك :

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط والإشراف (BCBS,2009) ، ولقد حددت اللجنة دور السلطات الإشرافية (البنوك المركزية) في فحص اختبارات تحمل

الضغوط من خلال مجموعة من المبادئ ، لعل من أهمها ضرورة قيام تلك السلطات بما يلي :

أ- التأكد من المشاركة الفعالة للإدارة العليا في برنامج اختبارات التحمل ، وأن الاختبار يشكل جزءا من عملية التقييم الداخلى لكفاية رأس المال وإطار إدارة مخاطر السيولة للبنك.

ب- تقييم فعالية برنامج الاختبار في تحديد نقاط الضعف ذات الصلة ومراجعة الافتراضات الأساسية المؤدية لنتائج اختبارات التحمل.

ج- معرفة التحديات المتعلقة بنطاق وشدة السيناريوهات على مستوى البنك ، والتأكد من إجراء تحليل الحساسية فيما يتعلق بالمحافظ أو العوامل المحددة واستخدام سيناريوهات اختبارات التحمل العكسية.

د- فحص نتائج اختبارات التحمل كجزء من المراجعة الرقابية أو الإشرافية لكل من التقييم الداخلى لكفاية رأس المال والسيولة.

وتناولت لجنة الإشراف المصرفى الأوروبية المبادئ التوجيهية لاختبارات التحمل (CEBS,2010) ، وحددت دور السلطات الإشرافية فى فحص اختبارات تحمل الضغوط من خلال مجموعة من المبادئ ، لعل من أهمها ضرورة قيام تلك السلطات بما يلى:

أ- التحقق من أن اختبارات التحمل تغطى عمليات اختيار السيناريو والمنهجيات والبنية التحتية واستخدام الاختبارات.

ب- مراجعة مخرجات اختبار التحمل من أجل تقييم قدرة البنوك فى ظل الظروف الاقتصادية المعاكسة ومدى إمكانية الحفاظ على ما يكفى من رأس المال والسيولة.

ج- التحقق من أن اختبارات التحمل صارمة وتجرى على مستويات متعددة فى البنك وتشمل أنواع مختلفة من الاختبارات ويتم دمج مجموعة من السيناريوهات (من معتدلة إلى حادة).

واهتم مجلس الخدمات المالية الإسلامية بوضع مبادئ إرشادية لاختبارات التحمل للبنوك . كما تناول المجلس دور السلطات الإشرافية بشأن اختبارات التحمل من خلال المبادئ الإرشادية التالية:(مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، ٢٠١١)

أ- تقييمات منتظمة وشاملة لاختبارات التحمل لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ، ومراجعة نتائج الاختبارات لتقييم مدى استقرار تلك المؤسسات وقدرتها على الحفاظ على رأس المال والسيولة الكافية فى ظل الأوضاع الصعبة.

ب- التحقق الإشرافى لمنهجية مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ، على أن يتم تأكد السلطات الإشرافية من أن لديها القدرات والمهارات الكافية لتقييم برنامج اختبارات التحمل.

ج- تصميم وتطبيق اختبارات التحمل على نطاق النظام والتصورات المحددة . حيث يجب على السلطات الإشرافية أن تهتم بالمعانة المالية لكل المؤسسات لتقدير وتقييم تأثير الصعوبة الاقتصادية على القطاع المصرفى.

د- يجب على السلطات الإشرافية مراجعة الإجراءات التصحيحية بناءً على نتائج اختبارات التحمل ، وينبغى أن تطلب من المؤسسات المالية اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا تم إثبات أوجه قصور أساسية فى برنامج الاختبار أو ما إذا كانت نتائج الاختبار لم تأخذ فى الاعتبار عملية اتخاذ القرارات بشكل كاف.

وأصدرت لجنة بازل مبادئ حاكمة لوظيفة المراجعة الداخلية فى البنوك (BCBS, June 2012) ، وتناولت قدرة المراجعة الداخلية على مراجعة وظائف إدارة المخاطر الرئيسية ووظائف كفاية رأس المال ومراقبة السيولة ، وذلك من خلال المبدأ السابع الذى يتضمن بصفة خاصة ما يلى:

أ- فحص تنظيم وتفويض المهام لوظيفة إدارة المخاطر بما فى ذلك مخاطر السوق والانتماء والسيولة والتشغيل وسعر الفائدة والمخاطر القانونية ، وتقييم الرغبة فى المخاطرة ، وزيادة حدة المخاطر ، والتقرير عن القضايا والقرارات التى اتخذتها وظيفة إدارة المخاطر.

ب- فحص جميع الأحكام والتدابير المصرفية الخاصة بتحديد وقياس رأس المال التنظيمى وتقييم مدى كفاية رأس المال فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر المصرفية ونسب الحد الأدنى المقررة.

ج- فحص عمليات إدارة المخاطر فيما يتعلق باختبارات تحمل الضغوط لمستويات رأس المال ، مع الأخذ فى الاعتبار وتيرة هذه الممارسات ، والغرض منها ، ومعقولية السيناريوهات والافتراضات الأساسية المستعملة ، والموثوقية فى العمليات المستخدمة.

٢/٢ الدراسات المعنية بمراجعة اختبارات تحمل الضغوط بالمؤسسات المالية:

أبرزت دراسة (Initio(2012 أهمية اختبارات التحمل كأداة إدارية حقيقية متكاملة تماما داخل ثقافة المخاطر في البنك ، وأن نتائج هذه الاختبارات تؤثر بشكل مباشر على الخطط الإستراتيجية التي حدتها الإدارة . وأكدت الدراسة على وجود تحديات كبيرة تواجه القطاع المصرفي تنشأ من أدوات الإعداد لاختبارات تحمل الضغوط في البنوك ، ومن هذه التحديات؛ تحديد إطار للحوكمة الرشيدة والتنسيق بين خطوط الأعمال وإدارات إدارة المخاطر ، مدى القدرة على تغيير الافتراضات الأساسية لاختبارات التحمل وفقا للتطور أو النمو في السوق الحقيقي لمعلمات الاقتصاد الكلي (Real-market macroeconomic parameters) ، ومدى إمكانية إعداد قاعدة بيانات موحدة ومميزة بواسطة البنك وتتضمن معلومات كمية ونوعية مناسبة لتنفيذ السيناريوهات المحتملة. وأكدت الدراسة على إمكانية مراجعة عمليات اختبار التحمل القائمة وأوجه القصور فيها ، وذلك من زوايا : الافتراضات ، تكرار الاختبار ، جودة البيانات والأدوات والتفاعلات بين فئات المخاطر ، العوامل المؤثرة على معطيات المخاطر (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتجارية وغيرها) ، ومستوى مشاركة الإدارة . بالإضافة إلى تحليل نتائج اختبار التحمل وتقييم الإجراءات التصحيحية ، وذلك تمشيا مع قرارات البنك الإستراتيجية.

واقترحت دراسة (HKMA(2012 دليلا للسياسات الإشرافية على اختبارات التحمل في البنوك ، وأشارت الدراسة إلى حتمية المراجعة المستقلة لبرنامج اختبار التحمل وأن يتم الفحص الدوري والتقييم النوعي والكمي لاستمرار فعالية ومثانة برنامج اختبار التحمل. ويتبغى إجراء الفحص مرة واحدة في السنة على الأقل ، أو أكثر - في كثير من الأحيان- إذا كان هذا له ما يبرره من خلال تغييرات كبيرة في استراتيجيات الأعمال وخصائص المخاطر في البنك أو في البيئة الخارجية التي يعمل فيها . ويشمل فحص برنامج اختبار التحمل جوانب متعددة من بينها ما يلي:

- أ- فعالية برنامج اختبار التحمل في تلبية أغراضه المقصودة ، ومدى كفاية الرقابة الإدارية والتوثيق للبرنامج ، ودمج الاختبارات في إدارة المخاطر اليومية وعمليات صنع القرار على المستويات الإدارية المناسبة.
- ب- تنفيذ برنامج الاختبار في ضوء التغييرات الهامة أو أعمال التطوير في استراتيجيات الأعمال والبنوك ، وخصائص المخاطر أو البيئة الخارجية.
- ج- المصادقة على نتائج اختبارات التحمل ، ومعالجة البنك على نحو كاف للقضايا أو نقاط الضعف التي كشف عنها الفحص.

واستهدفت دراسة (BCBS (April 2012 والمرتبطة بمراجعة النظير للسلطات الإشرافية (Peer review of supervisory authorities) في مجال اختبارات التحمل ، فحص كيفية تنفيذ السلطات الإشرافية للمبادئ الصادرة عن لجنة بازل عام ٢٠٠٩ الخاصة بدور المشرفين في متابعة تنفيذ اختبارات التحمل بالبنوك كجزء من المراجعة الرقابية لتقييم كفاية رأس المال والسيولة . ولقد خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها ما يلي:

- أ- إن أحد التحديات المرتبطة بالتقييم يتمثل في مدى معقولية سيناريوهات اختبارات التحمل والمخرجات، فهي مناطق صعبة للإشراف . وفي العديد من البلدان ، يلاحظ أن البنوك تتفاوت فيما بينها بشأن التطور في مجال النماذج والافتراضات والأساليب المتطورة المستخدمة.
- ب- إن المراجعة المستقلة بواسطة المراجعين الخارجيين أو الاستشاريين يمكن أن تكون أحد عناصر عملية التقييم وتمثل تحديا بالنسبة لبعض البلدان . ولكن أكثر من نصف البلدان أشارت إلى أنها لا تعتمد مطلقا على المراجعة المستقلة لنتائج اختبار التحمل كجزء من أنشطة الإشراف عليها.

ج- وجود العديد من المجالات المشتركة لتطوير الفحص في المستقبل فيما يتعلق بممارسات البنوك لاختبارات تحمل الضغوط ، وهذه المجالات تشمل: دمج نتائج الاختبارات في عملية صنع القرارات التجارية والإستراتيجية ، الحوكمة في مجال حاجة البنوك لفهم أفضل لقيود اختبارات التحمل والافتراضات والشكوك من قِبَل المستخدمين من نتائج اختبارات التحمل ، شدة السيناريوهات ، والبيانات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

وعرضت دراسة (DICO 2013) الغرض من اختبارات تحمل الضغوط ، ودور مجلس الإدارة والإدارة العليا في إعداد ومتابعة الاختبارات ، والاعتبارات العامة الواجب مراعاتها في اختبارات التحمل، وسبل تطوير برنامج الاختبار ، ومجالات تركيز محددة في البرنامج . هذا بالإضافة إلى دور المراجعة الداخلية والذي يتضمن ما يلي:

أ- مراجعة وتقييم نطاق برنامج اختبار التحمل وطبيعة إشراف مجلس الإدارة ، وتقييم ما إذا كانت السيناريوهات المستخدمة تتفق مع الخطر المرغوب ، بالإضافة إلى تقييم ما إذا كانت وثيرة وتوقيت اختبارات التحمل كافية لدعم الإجراءات الإدارية في الوقت المناسب.

ب- تقييم ما إذا كان برنامج اختبار التحمل والسيناريوهات المختارة مناسبة لحجم وتعقيد وصور المخاطر بالبنوك ، وتقييم نطاق وشدة أو صرامة (Severity) اختبار التحمل ، بالإضافة إلى تقييم مدى إدماج تحليل اختبار التحمل في عملية صنع القرار .

ج- تقييم تقارير مجلس الإدارة ومدى مشاورات المجلس بشأن النتائج والتوصيات ، وفحص تصرفات أو سلوكيات الإدارة و/أو المجلس في الاستجابة لنتائج اختبار التحمل.

ويتضح للباحث مما تقدم ، أن معظم الإصدارات السابقة قد اهتمت بدور السلطات الإشرافية - كالبنوك المركزية - في فحص وتقييم دور البنوك في تنفيذ اختبارات تحمل الضغوط كأحد الأدوات الأساسية لإدارة المخاطر ، وانصب الاهتمام في مجال المراجعة الداخلية على نطاق أنشطة المراجعة لفحص عمليات إدارة المخاطر بما تتضمنه من اختبارات التحمل لجميع أنواع المخاطر الحالية والمحتملة في المستقبل والتي قد يتعرض لها البنك .

كما اهتمت الدراسات السابقة بعمليات الفحص والتقييم ومراجعة النظير للسلطات الإشرافية في مجال اختبارات التحمل ، وإبراز دور المراجعة الداخلية بصفة عامة في مراجعة وتقييم نطاق برنامج اختبار التحمل ، وطبيعة إشراف مجلس الإدارة وتقييم برنامج اختبار التحمل والسيناريوهات المختارة ، وتقييم تقارير مجلس الإدارة بشأن النتائج والتوصيات المتعلقة باختبارات التحمل .

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من اهتمام العديد من الدراسات العربية والأجنبية بدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية بصفة عامة⁽⁵⁾ ، إلا أن هذا الاهتمام لم يوجه من قِبَل الباحثين - في حدود علم الباحث - نحو المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط وما تتضمنه من منهجيات وسيناريوهات افتراضية وعوامل خطر أساسية.

وبناءً على ما تقدم ، يرى الباحث أهمية الدراسة والتحليل لدور المراجعة الداخلية في مجال اختبارات التحمل لتشجيع الجهات المعنية كجنة بازل للرقابة المصرفية ومعهد المراجعين الداخليين الدولي لإصدار معيار لمراجعة اختبارات التحمل يتناول إرشادات للمراجع الداخلي في كيفية متابعة التزام البنوك بمبادئ اختبارات تحمل الضغوط . ومن ثم تبدو أهمية عرض الإطار العام لإدارة المخاطر وضوابط إدارة مخاطر السيولة ، وطبيعة

اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية ، وإطار المراجعة الداخلية لاختبارات التحمل . وهذا ما توضحه الدراسة التحليلية التالية.

ثالثاً : الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية وإدارة مخاطر السيولة

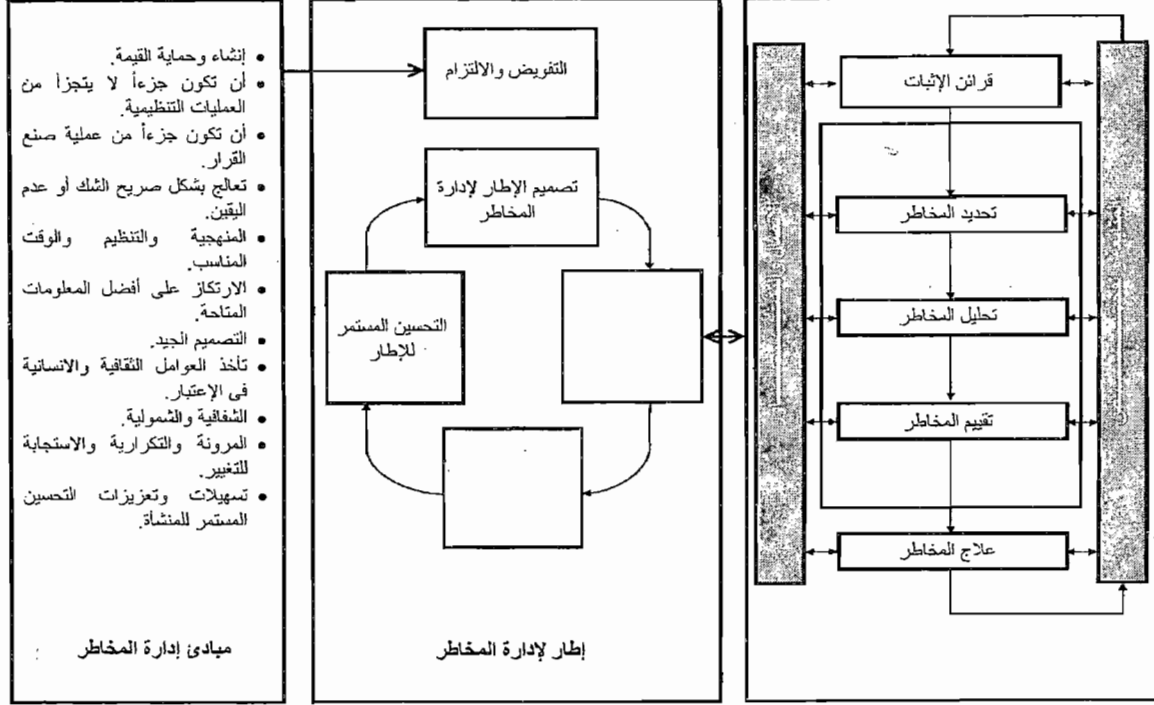
أكدت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (BCBS, 2006) على حتمية اقتناع السلطات الإشرافية بأن البنوك والمجموعات المصرفية لديها فرصة ملائمة لإجراءات عمل شاملة لإدارة المخاطر^(١) ، من خلال تحديد وتقييم ومتابعة ومراقبة جميع المخاطر الجوهرية . والعرض الآتي بعد يتناول اهتمام العديد من الجهات بإدارة المخاطر في إطار حوكمة الشركات ، وإدارة مخاطر السيولة كأحد مسببات الأزمة المالية العالمية.

١/٣ الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية وحوكمة المخاطر:

تضطلع وظيفة إدارة المخاطر بالبنوك بتحديد وقياس ومتابعة ورقابة وتخفيف تعرضات البنك للمخاطر والإقرار عنها بما يشمل كل أنواع المخاطر وكذا الأرصدة داخل وخارج الميزانية سواء على مستوى المجموعة ككل أو على مستوى كل محفظة ، بل وعلى مستوى كل نشاط (البنك المركزي المصرى ، الرقابة الداخلية ، ٢٠١١ ، ص ١٢).

وتتمحور أهداف إدارة المخاطر في البنك على المستوى الإستراتيجي في التعرف على المخاطر المادية التي تواجه البنك ، وصياغة ميول البنك للحد المقبول من المخاطر (Risk Appetite) والتحقق من تماشي خطط الأنشطة التشغيلية معها ، وتفصيل مبدأ اتخاذ القرار على أساس المخاطرة / مقابل العائد من خلال الأنشطة التشغيلية ، مع ضرورة القيام بالمراجعة المستقلة ، والتأكد من مساندة خطط النمو للأنشطة التشغيلية الإستراتيجية بتقييم فاعل للمخاطر ، ومراقبة المخاطر للتحقق من إمكانية تحقيق الأهداف المالية المحددة تحت ظروف تشغيلية عدة معاكسة (بنك الكويت الصناعي ، ٢٠١١ ، ص ٣٣).

ولقد صدرت مبادئ وتوجيهات إدارة المخاطر (ISO 31000,2009) بهدف تلبية احتياجات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (كالمراجعين الداخليين) ودعم طريقة جديدة للتفكير في إدارة المخاطر ، لحل العديد من التناقضات والغموض الذى يوجد بين العديد من المناهج والتعريفات المختلفة لإدارة المخاطر (Purdy,2010) . وتناول معيار ISO 31000 العلاقة بين مبادئ إدارة المخاطر وإطار وعمليات إدارة المخاطر من خلال الشكل التالى رقم (١) .



شكل رقم (1) العلاقة بين مبادئ إدارة المخاطر وإطار وعمليات إدارة المخاطر

المصدر: ISO 31000, 2009

وإذا تم تنفيذ والمحافظة على العلاقة بين مبادئ إدارة المخاطر وإطار وعمليات إدارة المخاطر في ضوء الشكل السابق ، فإن إدارة المخاطر تُمكن جميع المنشآت من تحقيق ما يلي (AS/NZS,2009):

1- زيادة احتمالات تحقيق الأهداف ، وتشجيع الإدارة الاستباقية ، وأن تكون على بينة من الحاجة إلى تحديد ومعالجة المخاطر في جميع أنحاء المنشأة ، وتحسين تحديد الفرص والتهديدات.

- ٢- تحقيق التوافق في ممارسات إدارة المخاطر بين المنشآت والدول ، والتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة والمعايير الدولية ، وتحسين التقارير المالية ، وتحسين الحوكمة ، وتحسين ثقة أصحاب المصلحة.
- ٣- وضع أسس موثقة للتخطيط واتخاذ القرار ، وتحسين أوجه الرقابة ، وتخصيص واستخدام الموارد على نحو فعال لعلاج المخاطر ، وتحسين الفعالية والكفاءة التشغيلية.
- ٤- تعزيز صحة وسلامة الأداء وحماية البيئة ، وتحسين الوقاية من الخسائر وإدارة الحوادث ، وتخفيض الخسائر ، وتحسين التعلم التنظيمي والمرونة التنظيمية.

وتغطي ISO 31000 مجموعة من الخيارات العامة لأخذها في الاعتبار عند التعامل مع المخاطر ، وتشمل : تجنب المخاطر ، زيادة المخاطر من أجل متابعة فرصة ، إزالة مصدر الخطر ، التغيير من احتمالاته ، تغيير عواقبه ، تقاسم المخاطر مع طرف أو أطراف أخرى ، والإبقاء على المخاطر من خلال قرار مستدير (Purdy,2010).

ولقد اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإدارة المخاطر عند تناولها لمبادئ تعزيز الحوكمة في البنوك (BCBS, October 2010). حيث تناولت معظم هذه المبادئ : أهمية موافقة مجلس الإدارة وإشرافه على تنفيذ إستراتيجية المخاطر ، وضرورة أن تضمن الإدارة العليا أن أنشطة البنك تتماشى مع الرغبة في تحمل المخاطر ، وأن يكون للبنك وظيفة إدارة مخاطر مستقلة ، وأن تحدد المخاطر وتراقب على أساس مستمر مع استخدام اختبارات تحمل الضغوط التطلعية وتحليل السيناريو لفهم أفضل لاحتمالات تعرضات المخاطر ضمن مجموعة ظروف سيئة ، والتواصل الداخلي المتين حول المخاطر ، وينبغي على المجلس والإدارة العليا أن يستخدموا بشكل فعال العمل الذي يقوم به المراجع الداخلي ومراقب الحسابات ووظائف الرقابة الداخلية وخصوصا في مجال إدارة المخاطر ، ومعرفة وفهم المجلس والإدارة العليا للهيكلية التشغيلية للبنك والمخاطر التي تطرحها (اتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٠ ، ص١٢٣-١٣٦).

وتجدر الإشارة إلى أن حوكمة المخاطر المصرفية تتضمن التفاعل بين مجلس الإدارة ووظيفتي إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر ، والمشاركة الفعالة للمجلس والإدارة العليا في ضمان الاستخدام الملائم لاختبارات التحمل من خلال : تحديد أهداف الاختبارات ، وتحديد السيناريوهات ، ومناقشة نتائج الاختبارات ، وتقييم الإجراءات المحتملة واتخاذ القرارات الملائمة (BCBS,2009,P.2) . ويوضح الشكل التالي رقم (٢) إطار حوكمة المخاطر بالبنوك ومراقبة السلطة التنفيذية (Beardshaw,2011,P.8).



شكل رقم (٢) إطار حوكمة المخاطر بالبنوك ومراقبة السلطة التنفيذية

٢/٣ مبادئ ومقاييس إدارة مخاطر السيولة :

نظرا لأن مخاطر السيولة مثلت أحد التهديدات الرئيسية لاستمرار المعاملات المالية خلال الأزمة المالية العالمية ، فقد أوجب ذلك إعادة التركيز على السيولة في الصناعة المصرفية بواسطة الدوائر التنظيمية ، من خلال تقييم مخاطر السيولة بشكل مستمر والاستفادة من النتائج المستخلصة من اختبارات تحمل السيولة بشكل متكامل مع المخاطر الرئيسية الأخرى (Tabak, et al., 2012, P.15).

وتعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر المحتملة الناتجة عن تكبد خسائر تكاليف تمويل إضافية ناتجة عن إخفاق البنك عن الوفاء بالتزاماته أو عدم القدرة على تمويل متطلبات التوسعات الاستثمارية في الأصول ، وقد تنشأ مخاطر السيولة من عدة مصادر مختلفة من بينها ما يلي (البنك المركزي المصرى ، مخاطر السيولة ، ٢٠١١ ، ص ٣):

- ١- مخاطر من جانب الالتزامات كأن يقوم المودعون بسحب إيداعاتهم فورا وبشكل مفاجئ مما يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ.
- ٢- مخاطر من جانب الأصول مثل مواجهة صعوبات فى بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة.
- ٣- مخاطر من جانب البنود خارج الميزانية مثل السحب بصورة أكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابق الموافقة عليها من قبل البنك مما يتطلب أن يفترض البنك أموالا إضافية.

ولقد تناولت لجنة بازل للرقابة المصرفية مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها من الجوانب التالية (BCBS, 2008):

١- المبدأ الأساسي لإدارة مخاطر السيولة والذي يتضمن مسؤولية البنك عن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة وحتمية قيامه بوضع إطار قوى لإدارة مخاطر السيولة بما يضمن المحافظة على سيولة كافية في شكل أصول سائلة عالية الجودة غير مرهونة ، وذلك لتحمل مجموعة من الأحداث والضغوط بما في ذلك تلك التي تنطوي على الخسارة أو الانخفاض أو الاضمحلال (Impairment) لكل من مصادر التمويل المضمونة وغير المضمونة.

٢- حوكمة إدارة مخاطر السيولة من خلال قيام الإدارة العليا بوضع استراتيجيات وسياسات وإجراءات لإدارة مخاطر السيولة وفقا لتحمل المخاطر ، وضمان احتفاظ البنك بسيولة كافية، وعلى الإدارة العليا أن تراجع باستمرار المعلومات الخاصة بتطورات السيولة في البنك والتقرير عنها لمجلس الإدارة بشكل دوري . ويقع على عاتق مجلس الإدارة مهمة المراجعة والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة السيولة سنويا على الأقل ، وكذلك ضمان قيام الإدارة العليا بإدارة مخاطر السيولة بفعالية.

٣- قياس وإدارة مخاطر السيولة من خلال: وجود عمليات سليمة لتحديد وقياس ومتابعة ورقابة مخاطر السيولة ، والمتابعة والرقابة الفعالة لتعرضات (Exposures) البنك لمخاطر السيولة واحتياجات التمويل في إطار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية لتبادل احتياجات السيولة ، ووضع إستراتيجية للتمويل بما يحقق فعالية التنوع في مصادر وأجال التمويل حتى لا يتعرض البنك لمخاطر تركيز السيولة^(٧) (Liquidity concentration risk) . بالإضافة إلى ضرورة إجراء اختبارات التحمل بصفة دورية لمجموعة متنوعة من مصادر التمويل قصيرة وطويلة الأجل وسيناريوهات التحمل على نطاق السوق لتحديد مصادر التوتر المحتملة في السيولة واستخدام نتائج اختبارات التحمل لتعديل استراتيجيات وسياسات إدارة مخاطر السيولة ومراكز السيولة وتطوير خطط طوارئ فعالة (Effective contingency plans) ، وحتمية احتفاظ البنك بمجموعة من الأصول السائلة عالية الجودة (High quality liquid assets) وغير مرهونة (Unencumbered) لمواجهة أو امتصاص (Cushion) الصدمة من خلال مجموعة من سيناريوهات تحمل السيولة المفترضة والتي قد تتضمن خسارة أو اضمحلال بعض مصادر التمويل المضمونة وغير المضمونة.

وفي سبيل الالتزام بالدعامة الثانية^(٨) من مقررات بازل ٢ المعنية بالمراجعة الرقابية أو الإشرافية (Supervisory review) وأهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) ، تناول الإطار الدولي لقياس مخاطر السيولة (BCBS, April 2010) اثنين من المقاييس الكمية لمخاطر السيولة والتي تشكل المعايير المعتمدة رسميا للمؤسسات المصرفية الناشطة دوليا وهما نسبة تغطية السيولة - Liquidity coverage ratio (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (Net stable funding ratio-NSFR).

وتهدف نسبة تغطية السيولة^(٩) إلى ضمان احتفاظ البنك بمستوى كاف من الأصول غير المرهونة وعالية الجودة والتي يمكن تحويلها إلى نقدية لتلبية احتياجات السيولة لديه لفترة زمنية مدتها ثلاثون يوما بموجب سيناريو حاد لتحمل السيولة محدد من قِبل المشرفين.

(The LCR aims to ensure that a bank maintains an adequate level of unencumbered, high quality assets that can be converted into cash to meet its liquidity needs for a 30-day time horizon under an acute liquidity stress scenario specified by supervisors. BCBS, April 2010).

وتحدد نسبة تغطية السيولة كما يلي (BCBS, April 2010):

$$\frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم}} \leq 100\%$$

بينما تهدف نسبة صافي التمويل المستقر^(١٠) إلى الحد من الإفراط في الاعتماد على التمويل بالجملة (التمويل من المؤسسات المالية) في أوقات انتعاش السيولة في السوق وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة عبر كافة البنود داخل وخارج الميزانية.

(The NSFR aims to limit over-reliance on wholesale funding during times of buoyant market liquidity and encourage better assessment of liquidity risk across all on and off-balance sheet items).

وتقيس هذه النسبة قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الأجل للبنك ، مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية .

وتحدد نسبة صافي التمويل المستقر كما يلي (BCBS, April 2010):

$$\frac{\text{قيمة التمويل المستقر المّتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

ونظرا لأنه من المهام الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك هو ضمان عدم الإهمال في الاستعداد للظروف السيئة عند إعداد خطط النمو ، حيث تساعد اختبارات التحمل التي يعدها البنك في فهم مدى تأثير محفظة أصول البنك عندما تصبح الظروف أكثر تحديا ، حيث تقوم إدارة المخاطر بإعداد السيناريوهات المستقبلية لتحليل مدى تحمل سيولة وربحية البنك وتحديد فيما إذا كانت عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) في البنك ملائمة لتحمل الصدمات المؤثرة بما فيها ما يجب اتخاذه من قِبَل الإدارة مسبقا للتخفيف من هذه المخاطر (بنك الكويت الصناعي ، ٢٠١١ ، ص٣٤). فإنه تبدو أهمية تناول اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية ، وهذا ما يوضحه العرض التالي.

رابعاً : اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية

تعد اختبارات التحمل أداة هامة من أدوات إدارة المخاطر التي ينبغي على البنوك الاستعانة بها كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر كما هو مطلوب وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل ٢ ، حيث تساعد هذه الاختبارات على تنبيه إدارة البنك للنتائج السلبية غير المتوقعة المتعلقة بمجموعة متنوعة من المخاطر المكشوفة ، وتوفر الاختبارات مؤشرا على كمية الموارد المالية (بما في ذلك رأس المال والسيولة) الضرورية لامتناع الخسائر الناجمة عن / أو الصمود أمام الظروف الشديدة أو القاسية (HKMA,2012,P.4). والعرض الآتي بعد يوضح طبيعة اختبارات التحمل والمبادئ الحاكمة لعملية الاختبار .

١/٤ طبيعة اختبارات تحمل الضغوط بالبنوك:

عرفت (Initio (2012,P.1) اختبارات تحمل الضغوط بأنها الأساليب الفنية التي تمكن المؤسسات المالية من تقييم مرونتها أو قدرتها على تحمل الصدمات السلبية الكبيرة في مواجهة التقلبات الشديدة أو الحجز على الأموال وفاء للديون ، ويمكن النظر إلى اختبارات التحمل على أنها إسقاط للحالة المالية أو الاقتصادية للبنك في ظل مجموعة من الظروف المعاكسة التي قد تكون شديدة نتيجة لعامل أو لعوامل خطر متعددة على مدى عدة فترات زمنية مع نتائج أو عواقب قاسية (Sever Consequences) يمكن أن تمتد لأشهر أو سنوات (IAA,2013).

واختبارات التحمل تسعى إلى تحقيق الأغراض التالية (HKMA,2012) :

- ١- تقديم تقييم تطلعي (Forward-Looking) للمخاطر لتمكين البنك من تطوير استراتيجيات مناسبة لتخفيف المخاطر (مثل مواقف إعادة الهيكلة) وخطط الطوارئ عبر مجموعة من الظروف المتشعبة.
- ٢- تحسين فهم مجلس الإدارة للمخاطر الخاصة بالبنك وتسهيل متابعة التغييرات في تلك المخاطر ، وإعلام المجلس والإدارة العليا على حالة الرغبة في المخاطر أو القدرة على تحملها (Tolerance) وتحديد ما إذا كان التعرض للمخاطر يتناسب مع الرغبة في المخاطر أو القدرة على تحملها.
- ٣- الاستخدام الإضافي لمقاييس إحصائية للخطر (مثل القيمة المعرضة للخطر أو نماذج رأس المال الاقتصادي) والتي تقوم أساسا على البيانات والافتراضات التاريخية ، والمساهمة في نماذج المخاطر المرتبطة بالمنتجات أو الأنشطة الجديدة التي لا تتوفر لها بيانات تاريخية كافية.
- ٤- تقييم عام لنقاط الضعف القائمة والمحتملة على مستوى البنك (مثل الناشئة عن تركيزات المخاطر) وقدرتها على تحمل الحالات الشديدة من حيث الأثر على الربحية والسيولة وكفاية رأس المال.
- ٥- تشجيع البنك على تخطيط رأس المال والسيولة وعمليات صنع القرار الاستراتيجي.
- ٦- دعم الاتصالات الداخلية والخارجية بشأن رغبة البنك في المخاطرة أو القدرة على تحملها ، وتعرضات المخاطر ، واستراتيجيات تخفيف المخاطر .

ولقد حدد مجلس الخدمات المالية الإسلامية (٢٠١١ ، ص١٩- ٢٥) الشروط اللازمة لأنظمة اختبارات التحمل الفعالة وهي :

- ١- إدراج اختبارات التحمل بالبنوك في إطار إدارة مخاطرها المعتمدة مع الفهم الشامل لقضايا المخاطر المحددة التي تتعرض لها البنوك.
- ٢- وضع الإستراتيجية الملائمة للحصول على البيانات اللازمة - لغرض برنامج اختبارات تحمل - ذات المصدقية ، وتطوير برنامج تكنولوجيا المعلومات وإدارة نظام موارد المعلومات بما يتناسب مع تعقد تقنيات اختبارات التحمل.
- ٣- ملائمة اختبارات التحمل لمدى تعقد عمليات البنوك ، حيث يمكن أن تستخدم البنوك الأكثر تطورا مزيجا من الجوانب الكمية والنوعية جنبا إلى جنب مع التصورات الصعبة وتحليل الحساسية ، في حين أن البنوك الأصغر حجما والأقل تعقيدا يمكن أن تنشئ أسلوبا أقل تعقيدا من الناحية الفنية.
- ٤- وجود النماذج الملائمة وخبرائها لضمان حسن سير إجراء اختبارات التحمل ، حيث يجب أن تعكس نماذج اختبارات التحمل حجم البنوك وتعقيدها وأن تساعد على مواجهة المخاطر الخاصة بها ، كما أن صحة النماذج

يتطلب آراء الخبراء في مدى فعالية هذه النماذج عند استخدامها في برنامج الاختبارات، ويجب اكتساب الخبرة من خلال التوظيف من ذوى الخبرة المناسبة أو التعاقد مع المستشارين من الخارج.

٥- استفادة البنوك من الإرشادات والمراجعات الدورية التى تقدمها السلطات الإشرافية لها فى هذه الصناعة ، من أجل إنشاء والمحافظة على إطار اختبارات التحمل الفعال.

ولقد حددت (Oracle (2009,P.2-3) سبع خطوات لمنهج اختبارات التحمل وهى :

١- خطة اختبار التحمل : حيث يتم تحديد الأنشطة عبر خطوط الأعمال ، وعوامل الخطر المحددة على أساس نقاط الضعف المحددة بواسطة تقييمات البنك.

٢- تصميم اختبارات التحمل : من خلال تصميم سيناريوهات محتملة وتحديد مجموعة من عوامل الخطر المناسبة فى سياق محدد ، وذلك تمثيلاً مع أهداف إدارة المخاطر .

٣- حجم أو مقدار الصدمة (Shock) : حيث يجب أن تكون الصدمات واقعية وذات صلة ببيئة الاقتصاد الكلى ، وأكبر من التقدير المتحفظ من الخسائر المحتملة خلال دورة الأعمال .

٤- تحليل الصدمات : وذلك من خلال تحليل ما إذا كانت النماذج الحالية للبنك تتمكن من إجراء التقييم المناسب لتأثير تحمل الضغوط على رأس المال ، والمخصصات ، والأرباح والخسائر .

٥- إستراتيجية تخفيف المخاطر : ويتم وضع الإستراتيجية من خلال خطط الطوارئ لاحتواء حدوث صدمات / أوضاع ضاغطة ، وذلك بناءً على نتائج تحليل الصدمات ، ويمكن تنفيذ آليات الهندسة المالية المناسبة والتحوط.

٦- تقرير تحمل الضغوط : ويتضمن تحديد ماهية المناطق المعرضة للخطر ، وتغطية الاختبار والافتراضات والأثر على الربحية ، ورأس المال المعدل حسب المخاطر ، والإجراء المستخدم لضبط خسائر التحمل المحددة والنسب المالية الرئيسية.

٧- الإجراءات التصحيحية : وتتضمن: تخفيض حدود المخاطر ، تعديل سياسات التسعير، زيادة متطلبات رأس المال ، تعزيز موارد الصندوق والحد من المخاطر خلال تعزيز استراتيجيات التخفيف من المخاطر مثل متطلبات ضمانات إضافية ، والتوريق والتحوط.

٢/٤ مبادئ اختبارات تحمل الضغوط:

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات التحمل والإشراف (BCBS,2009) ، ولقد شملت المبادئ الخاصة بالبنوك خمسة عشر مبدأ بينما احتوت المبادئ الخاصة بالسلطات الإشرافية على ستة مبادئ ، وتم عرض مبادئ البنوك فى مجموعات رئيسة وهى: استخدام اختبارات تحمل الضغوط وإدماجها فى حوكمة المخاطر، منهجيات اختبارات التحمل واختيار السيناريوهات، واختبارات التحمل لمخاطر ومنتجات محددة لتخفيف المخاطر وانتقال المخاطر .

ولقد تضمنت هذه المبادئ عدة مفاهيم أساسية مثل منهجيات الاختبار والسيناريوهات المفترضة والصدمات وعوامل الخطر . حيث تتنوع المنهجيات (Methodologies) التى تعتمد عليها اختبارات تحمل الضغوط وتختلف درجة تعقيدها لتتراوح بين اختبارات الحساسية البسيطة واختبارات تحمل معقدة أو مركبة (Complex stress tests) والتى تهدف إلى تقييم تحمل الاقتصاد الكلى لصدمات قاسية أو عنيفة (Severe) وأثر ذلك على قياسات مثل العوائد ورأس المال الاقتصادى (BCBS,2009, P.3).

فمنهج تحليل الحساسية (Sensitivity analysis) يمثل النوع المبسط من اختبارات التحمل ، حيث يتم بموجب هذه الاختبارات تقييم أثر تطبيق تغيير غير مواتى ما لمتغير واحد على الوضع المالى للبنك مع بقاء كافة

المتغيرات الأخرى ثابتة ، وتساعد هذه الاختبارات على إمداد البنك بتقييم مبدئي وسريع لمدى حساسية محفظة البنك لمعامل خطر ما وتحديد أوجه تركيز المخاطر بها (البنك المركزي المصرى ، مخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أعراض المتاجرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٨).

أما تحليل السيناريو (Scenario analysis) فيعد المنهج الأكثر تعقيدا من منهج تحليل الحساسية حيث يقيس الآثار المترابطة للتحركات المعاكسة في عدد من عوامل الخطر ويحدد الافتراضات المناسبة للعوامل المختلفة لمخاطر اختبارات التحمل التي يتم إدخالها في سيناريو معين ويقدر الأثر الناتج على المركز المالى للبنك مثل الأثر على جودة الأصول والربحية وكفاية رأس المال (معهد الدراسات المصرفية ، ٢٠١٠) . ويعتمد هذا المنهج على سيناريوهات افتراضية مصممة لتقييم مدى قوة المؤسسات المصرفية وقدرتها على مقاومة البيانات الاقتصادية السلبية أو الضارة بشدة (FRS,2013).

في حين يعتمد منهج اختبارات التحمل العكسية (Reverse Stress testing) على تحديد سيناريوهات افتراضية تؤدي إلى تحمل البنك لخسائر مالية محددة ، ويتم صياغة السيناريو اعتمادا على الفهم الشامل لكافة الأحداث التي يمكن أن تهدد الاستمرارية أو الملاءة المالية للبنك (Threaten the viability or solvency) ، ويعتمد هذا المنهج على افتراض أحداث معينة قد تؤدي إلى مخالفة نسب رأس المال التنظيمي والسيولة أو الإعسار (IAA, 2012, p.14, HKMA, 2012, p.19) ، ومن ثم يمكن أن يسهم هذا المنهج (كمنهج مكمل بجانب منهج تحليل السيناريو) في تحسين فهم نقاط الضعف وتحسين التخطيط الرأسمالي (Thun, C. and Knowles, P., 2011, p.7).

وتشير السيناريوهات إلى البيئة الممكنة في المستقبل ، سواء في نقطة زمنية أو على مدى فترة من الزمن ، وإسقاط آثار السيناريو خلال الفترة الزمنية المدروسة يمكن أن يكون لمعالجة شركة معينة أو صناعة أو الاقتصاد الوطني بأكمله ، وتستخدم السيناريوهات في مجموعة من الطرق أو المناهج لتقييم الضعف المالى للشركة والتعرض للفشل لكل من المؤسسات المالية الفردية مثل البنوك وشركات التأمين والصناعات بأكملها ، كما أنها يمكن أن تساعد في تقييم فعالية مختلف الخيارات المتاحة لإدارة الشركات والهيئات التنظيمية لتخفيف المخاطر (IAA,2013) . والسيناريو الجيد هو التمثيل الكامل والمستمر لأحداث السوق مع إمكانية الحصر الشامل لكل أوجه التغيير في عوامل الخطر ذات الصلة والناجمة عن الصدمات (Hua & Zhao, 2010).

ويراعى عند تصميم سيناريوهات اختبار التحمل مراجعة الدروس المستفادة من الماضى (الأزمات المحلية أو الخارجية وآثارها) وتطوير سيناريوهات افتراضية بما يعكس المخاطر الناتجة عن آخر تطورات الأسواق ، على أن تغطى سيناريوهات اختبار التحمل مستويات مختلفة للآثار المعاكسة سواء كانت معتدلة أو متوسطة أو صعبة (معهد الدراسات المصرفية ، ٢٠١٠). فاختيار السيناريوهات المناسبة هو أحد الاعتبارات الهامة خاصة بالنسبة لاختبارات تحمل الضغوط لتقييم كفاية رأس المال وعمليات التخطيط لرأس المال الداخلى وتحسين إطار تصميم السيناريو من خلال توفير متغيرات إضافية من شأنها النقاط المخاطر الهامة، مما يجعل من السيناريوهات أكثر قابلية للتنبؤ وزيادة تعزيز الشفافية في عملية تصميم السيناريو في اختبار التحمل بشكل عام (FRS,2013).

بينما يقصد بالصدمات الأحداث التي تفجر أو تُحدث (Trigger) الصدمات المالية والتي سوف تؤثر في وقت لاحق على النظام المالى أو مؤسسات محددة ، ويمكن أن تكون الصدمات حقيقية لأخبار عاجلة (على

سبيل المثال ، زلزال تسونامي في اليابان) ، أو افتراضية مستمدة من الخبرة المالية ، أو تكون الصدمات مستمدة من الأحداث التاريخية ، كخلفية لاختبارات تحمل الضغوط (Hua & Zhao, 2010) ، بالإضافة إلى صدمات أخرى مثل الأزمات السياسية والاقتصادية المحلية ، والكوارث الشديدة المحلية كالفيضانات، وزعزعة استقرار النظام المالي والدولي.

وتمثل عوامل الخطر المؤشرات التي من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على الأسواق المالية أو المؤسسات المالية (IAA,2013) ، مثل مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل التغير السنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة وسعر الصرف الأجنبي ومعدل التضخم ومعدل البطالة.

وتتم إجراءات الحد من المخاطر عن طريق تحديد عوامل الخطر الرئيسية التي تسهم أكثر من غيرها في الخسارة المتوقعة في سيناريو أسوأ الحالات . والمبادئ الثلاثة المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية وهي: الحاجة إلى معقولة اختبارات التحمل ، وشدة سيناريوهات التحمل ، والإجراءات المقدمة للحد من المخاطر ، يمكن تنفيذها بشكل منهجي داخل إطار إدارة المخاطر الكمية القياسية . وللقيام بذلك هناك حاجة إلى قدر من المعقولة التي يمكن أن تصاغ باستخدام التوزيع الاحتمالي لعوامل الخطر الرئيسية ومساهمتها في الحد الأقصى للخسارة ، مع الأخذ في الاعتبار التحركات المترامنة في عوامل الخطر واختيار عدة سيناريوهات مشتركة مع السيناريو الأسوأ. وهذا المنهج يحقق المزايا التالية (Breuer, et al.,2009,P.222):

- 1- عدم غياب السيناريوهات الحادة أو الضارة (Harmful) وبالتالي منع الشعور الزائف بالأمان.
- 2- لا يتم تحليل السيناريوهات غير القابلة للتصديق (أكثر مما ينبغي) والتي سوف تعرض مصداقية تحليل التحمل للخطر .
- 3- يسمح المنهج بتحديد عوامل الخطر الرئيسية التي تسهم أكثر من غيرها في الخسارة المتوقعة في سيناريو أسوأ الحالات وذلك لمحافظة محددة.

ولقد أصدرت لجنة الإشراف المصرفي الأوروبية (CEBS, 2010) مبادئ توجيهية (Guidelines) لاختبارات التحمل ، وشملت سبعة عشر مبدأ للبنوك وخمسة مبادئ للسلطات الإشرافية، وهذه المبادئ تتشابه في مضمونها مع المبادئ الصادرة عن لجنة بازل . بينما عرض صندوق النقد الدولي (IMF,2012,PP.48-49) سبعة مبادئ لأفضل الممارسات لاختبارات التحمل وهي : تحديد المحيط المؤسسي للاختبارات بصورة مناسبة ، تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة ، إدراج جميع المخاطر وهوامش الأمان المهمة ، الاستفادة من وجهة نظر المستثمرين في تصميم اختبارات التحمل ، التركيز على أساليب إحصائية واقتصادية قياسية مصممة لتحديد سيناريوهات افتراضية متعددة تتسم بحدوث عدد كبير من المخاطر ، إبلاغ نتائج اختبارات التحمل بطريقة بارعة، والحذر أو الاحتراس من اللامعقول (Black Swan).

ولقد ركزت (KPMG (2012) على خمسة مبادئ عامة لتنفيذ إطار عمل اختبارات تحمل الضغوط وتشمل :

- 1- إطار اختبار التحمل ينبغي أن يشمل الأنشطة والتطبيقات التي صممت خصيصا لالتقاط التعرضات بشكل كاف للأنشطة والمخاطر .
- 2- وجود إطار فعال لاختبار التحمل يتضمن نتائج موثوق بها تعتمد على إدخال البيانات عالية الجودة والمعلومات ونظم المعلومات الإدارية المناسبة ، مع توثيق الافتراضات.

٣- وجود إطار فعال لاختبار التحمل تطلعى ومرن ، حيث ينبغي أن يكون الإطار ديناميكى بما فيه الكفاية ومرن لإدماج التغيرات فى الأنشطة داخل وخارج الميزانية للبنك ، وتكوين المحافظ الاستثمارية ، وجودة الأصول ، وبيئة إستراتيجية العمل ، وتطورات الاقتصاد الكلى والأسواق المالية.

٤- ينبغي أن تكون نتائج اختبار التحمل واضحة ، وقابلة للتنفيذ ، ومدعومة جيدا. ويجب على الإدارة مراجعة أنشطة اختبار التحمل على أساس منتظم لتحديد صحة الافتراضات وشدة الاختبارات ومثانة التقديرات ومعقولية النتائج.

٥- ينبغي أن يشمل إطار اختبار التحمل حوكمة قوية وضوابط داخلية فعالة ، حيث يجب أن تتضمن وإجابات الإدارة العليا وضع سياسات وإجراءات ملائمة ، وضمان الامتثال لتلك السياسات والإجراءات ، وتعيين الموظفين الأكفاء ، والإشراف على تطوير وتنفيذ اختبار التحمل ، وتقييم نتائج الاختبار ، ومراجعة أية نتائج تتعلق بسير عمليات الاختبار ، واتخاذ إجراءات تصحيحية فورية عند الضرورة.

وبناءً على ما تقدم ، تبدو أهمية عرض دور المراجعة الداخلية فى فحص عمليات إدارة المخاطر فيما يتعلق باختبارات تحمل الضغوط لمستويات رأس المال ، مع الأخذ فى الاعتبار وتيرة هذه الممارسات والغرض منها ، ومعقولية السيناريوهات والافتراضات الأساسية المستعملة ، والموثوقية فى العمليات المستخدمة ، وفحص الأنظمة والعمليات المصرفية لقياس ومراقبة أوضاع السيولة فيما يتعلق بصورة المخاطر والبيئة الخارجية والحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية . وهذا ما يوضحه الجزء التالى.

خامسا : إطار المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط

تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تأكيدى واستشارى مستقل وموضوعى ، بغرض إضافة قيمة للمنشأة وتطوير أو تحسين عملياتها . وتساعد المنشأة على إنجاز أهدافها بواسطة أساليب منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (IIA, 2011).

ولقد حدد معهد المراجعين الداخليين الدولى الأدوار الأساسية للمراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر ، والأدوار المشروعة (Legitimate) مع توفير الضمانات المناسبة (Appropriate Safeguards) ، والأدوار التى لا ينبغي للمراجعة الداخلية أن تضطلع بها أو تباشرها (IIA, 2009).

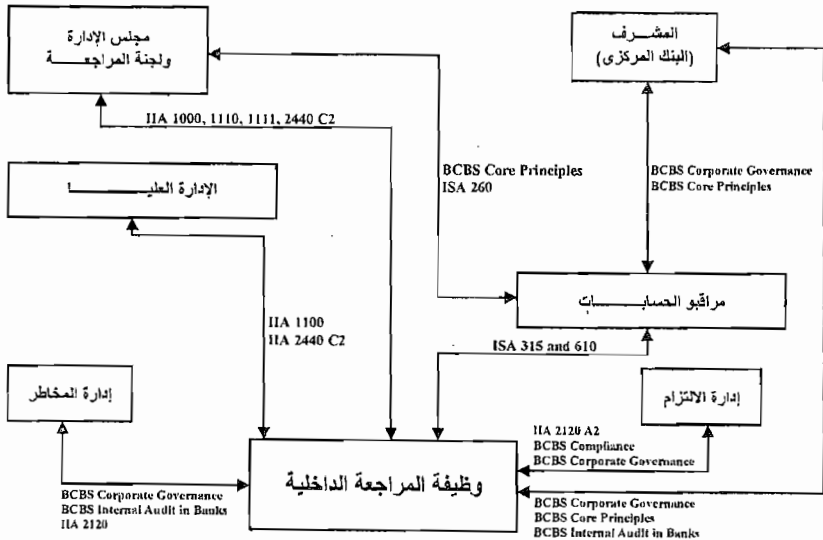
أما الأدوار الأساسية للمراجعة الداخلية (الدور التأكيدى) فيما يتعلق بإدارة المخاطر فتشمل : تقديم تأكيدات بشأن عمليات إدارة المخاطر ، تقديم تأكيدات بأن المخاطر يتم تقييمها بشكل صحيح ، تقييم معالجة إدارة المخاطر ، تقييم التقرير عن المخاطر الرئيسة ، مراجعة المخاطر الرئيسة للإدارة . بينما تتضمن الأدوار المشروعة مع توفير الضمانات المناسبة (الدور الاستشارى والاستراتيجى) كل من: تيسير تحديد وتقييم المخاطر ، تدريب الإدارة على الاستجابة للمخاطر (Responding to risks) ، تنسيق أنشطة إدارة المخاطر ، التقرير الموحد عن المخاطر ، المساعدة على استمرار وتطوير إطار إدارة المخاطر ، تأييد إنشاء إطار إدارة المخاطر ، وتطوير إستراتيجية إدارة المخاطر وتصديق مجلس الإدارة عليها (IIARF, 2011, PP. 12-13).

وتشمل الأدوار التي لا ينبغي للمراجعة الداخلية أن تباشرها فيما يتعلق بإدارة المخاطر: تحديد الرغبة في المخاطر (Setting the risk appetite)، فرض عمليات إدارة المخاطر، تأكيدات أو تعهدات للإدارة عن المخاطر، تنفيذ الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة، والمساءلة عن إدارة المخاطر (IIARF, 2011, P.13).

وفي ضوء ما تقدم، يمكن للباحث عرض الإطار المقترح للمراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط والذي يتضمن كل من: المبادئ والمعايير الحاكمة للعلاقة بين المراجعة الداخلية بالبنوك والأطراف الداخلية والخارجية، مراجعة مدى استخدام اختبارات التحمل وإدماجها في حوكمة المخاطر، فحص منهج اختبارات التحمل والسيناريوهات المفترضة، وفحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر.

١/٥ المبادئ والمعايير الحاكمة للعلاقة بين المراجعة الداخلية والأطراف الداخلية والخارجية:

تناولت لجنة بازل للرقابة المصرفية عند عرضها لمبادئ وظيفة المراجعة الداخلية بالبنوك العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وكل من: مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، الإدارة العليا، السلطات الإشرافية كالبنوك المركزية، ومراقب الحسابات، لأحد البنوك العامة في إطار نموذج الحوكمة، من خلال تحديدها للمبادئ والمعايير التي تحكم هذه العلاقات بعرض الشكل التالي رقم (٣)، والذي سيضيف إليه الباحث علاقة المراجعة الداخلية بوظيفتي إدارة المخاطر وإدارة الالتزام.



شكل رقم (٣)

المبادئ والمعايير الحاكمة للعلاقة بين المراجعة الداخلية والأطراف الداخلية والخارجية
المصدر: (BCBS (June 2012, p.17) بدون وظيفتي إدارة المخاطر وإدارة الالتزام

ويمكن للباحث عرض مضمون الشكل السابق من خلال التحليل التالي:

(١) إن العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، يحكمها العديد من المعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجعة الداخلية (IIA, 2012) والمتمثلة في الغرض والسلطة والمسئولية (معيار ١٠٠٠)، والاستقلال التنظيمي (معيار ١١١٠)، والتفاعل المباشر مع المجلس (معيار ١١١١)،

والمشاركة في برنامج العمل (معيار ٢٢٤٠) والذي يشير إلى أنه أثناء التعاقدات الاستشارية يمكن تحديد القضايا المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ، وكلما كانت هذه القضايا جوهرية بالنسبة للبنك ، فإنه يجب التواصل مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة . في حين أن العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية والإدارة العليا يحكمها معيار الاستقلال والموضوعية رقم ١١٠٠ ومعيار المشاركة في برنامج العمل رقم ٢٢٤٠ .

(٢) إن العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية في مجال إدارة المخاطر يحكمها كل من:

أ- مبادئ تعزيز حوكمة الشركات (BCBS, October 2010) والتي تناولت دور المشرفين في مجال الحوكمة وأبرزت أهمية قيام المشرفين بتقييم ما إذا كان البنك لديه آليات فعالة يقوم من خلالها مجلس الإدارة والإدارة العليا بتحمل مسؤولياتهم الرقابية ، بالإضافة إلى السياسات والعمليات . وهذه الآليات تشمل تصميم وتنفيذ وظائف الرقابة بشكل سليم ، مثل المراجعة الداخلية ، وإدارة المخاطر والالتزام . وينبغي تأكد المشرفين من أن وظيفة المراجعة الداخلية تتولى مهام المراجعات بشكل مستقل وفعال ومرتكز على المخاطر .

ب- المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (BCBS, 2006) ، والتي تتضمن في المبدأ السابع منها ضرورة قناعة المشرفين بأن البنوك والمجموعات المصرفية في وضع ملائم لعملية إدارة المخاطر الشاملة (بما في ذلك إشراف المجلس والإدارة العليا) من خلال تحديد وتقييم ومتابعة ورقابة جميع المخاطر وتقييم كفاية رأس المال . بينما يشير المبدأ السابع عشر إلى ضرورة اقتناع المشرفين بأن البنوك لديها رقابة داخلية كافية وملائمة لحجم وتعقيد الأعمال ، ومراجعة داخلية مستقلة مناسبة .

ج- وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك (BCBS, June 2012) ، حيث تضمن المبدأ السادس عشر العديد من جوانب العلاقة بين المراجعة الداخلية والمشرف من أهمها ما يلي:

١- يجب على السلطات الإشرافية أن تكون على اتصال منتظم مع المراجعين الداخليين بالبنك لكي يتم: مناقشة مجالات الخطر التي تم تحديدها بواسطة الطرفين ، وفهم مقاييس تخفيف المخاطر المستخدمة بواسطة البنك ، ومتابعة مدى استجابة البنك لنقاط الضعف المحددة . كما ينبغي على السلطات الإشرافية أن تتلقى دورياً أو بناءً على طلبها تقارير بأهم نتائج وتوصيات المراجعة الداخلية في هذا الشأن ، وكذلك الإجراءات التصحيحية المتخذة أو التي ستتخذ استجابة لنقاط الضعف التي تم تحديدها .

٢- ينبغي للسلطات الإشرافية عقد اجتماعات دورية مع المراجعين الداخليين للبنك لمناقشة نتائجها وتوصياتها ، ويجب أن تكون وثيرة هذه الاجتماعات والاتصالات الأخرى بين الطرفين متناسبة مع حجم البنك وطبيعة ومخاطر عملياته وتعقيد تنظيمه . كما يجب على السلطات الإشرافية الحصول على فهم للظروف التي أدت إلى الاختلاف أو الانحراف عن خطة المراجعة الداخلية ، ومناقشة خطة المراجعة للسنة المقبلة لمعرفة ما إذا كانت أكثر حساسية وتغطي المناطق المعرضة للخطر بشكل مناسب . بالإضافة إلى ضرورة مناقشة الطرفين لقدرة وظيفة المراجعة الداخلية على مراجعة وظائف إدارة المخاطر الرئيسة وكفاية رأس المال والسيولة .

(٣) إن العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية ووظيفة إدارة المخاطر يحكمها كل من :

أ- مبادئ تعزيز حوكمة الشركات (BCBS, October 2010) ، والتي تتضمن في المبدأ التاسع أنه يمكن للمجلس والإدارة العليا تعزيز قدرة وظيفة المراجعة الداخلية فيما يتصل بحوكمة البنك وإدارة المخاطر من خلال إشراك المراجعين الداخليين للحكم على فعالية وظيفة إدارة المخاطر ونوعية التقرير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا .

ب- وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك (BCBS, June 2012) ، حيث تضمن المبدأ السادس والسابع نطاق أنشطة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر ومن بينها الآتى:

١- فحص وتقييم كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر والحوكمة للبنك بالكامل ، وإعداد خطة سنوية للمراجعة الداخلية مرتكزة على تقييم المخاطر النشطة.

٢- القدرة على مراجعة المهام الرئيسية لإدارة المخاطر وكفاية رأس المال التنظيمى ومراقبة السيولة ، وفحص تنظيم وتفويض المهام لوظيفة إدارة المخاطر.

٣- فحص عمليات إدارة المخاطر فيما يتعلق باختبارات تحمل الضغوط لمستويات رأس المال ، مع الأخذ في الاعتبار وتيرة هذه الممارسات ، والغرض منها ، ومعقولية السيناريوهات والافتراضات الأساسية المستعملة ، والموثوقية في العمليات المستخدمة.

٤- فحص الأنظمة والعمليات المصرفية لقياس ومراقبة أوضاع السيولة فيما يتعلق بصورة المخاطر والبيئة الخارجية والحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية.

ج- المعيار الدولي للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية رقم ٢١٢٠ الخاص بإدارة المخاطر (IIA, 2012) ، والذي يتضمن تقييم المراجع الداخلى لفعالية إدارة المخاطر والمساهمة في تحسين أو تطوير عمليات إدارة المخاطر ، وتقييم التعرض للمخاطر المتصلة بحوكمة الشركات ، ودمج المعرفة المكتسبة عن المخاطر في تقديم الأعمال الاستشارية حال تقييم عمليات إدارة المخاطر في المنشأة.

(٤) إن العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام^(١١) (Compliance) يحكمها: كل من:

أ- المعيار الدولي للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية رقم ٢١٢٠- ٢أ (IIA, 2012) والذي يتضمن فعالية المراجعة الداخلية في حتمية تقييم وقوع الاحتيال وماهية التدابير التي تتخذها الإدارة لمواجهة مخاطر الاحتيال.

ب- المبدأ الثامن من مبادئ وظيفة الالتزام بالبنوك (BCBS, 2005) والذي يتضمن التأكيد على ضرورة أن يخضع نطاق ومجال أنشطة وظيفة الالتزام لمراجعة دورية من قِبَل إدارة المراجعة الداخلية ، للحكم على مدى كفاءتها وفعاليتها.

ج- مبادئ تعزيز حوكمة الشركات (BCBS, October 2010) ، والتي تتضمن في المبدأ التاسع ضرورة اشتراك المراجعين الداخليين في الحكم على مدى فاعلية إدارة المخاطر ووظيفة الالتزام.

(٥) إن العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات يحكمها : معيار المراجعة الدولي رقم ٣١٥ الخاص بتقهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام ، ومعيار المراجعة الدولي رقم ٦١٠ الخاص بدراسة عمل المراجعة الداخلية ، حيث يحرص مراقب الحسابات بصفة خاصة على التحقق من مدى توفير مجموعة من المعايير لوظيفة المراجعة الداخلية والتي تشمل الوضع التنظيمى ونطاق العمل والكفاءة المهنية والعناية المهنية الواجبة (IFAC, 2010).

٢/٥ مراجعة مدى استخدام اختبارات التحمل وإدماجها في حوكمة المخاطر

لقد سبق التنويه إلى أن فحص وتقييم كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر والحوكمة للبنك بالكامل في سياق كل من المخاطر الحالية والمحتملة في المستقبل ، تندرج ضمن أنشطة المراجعة الداخلية (BCBS, October

(2012) ، ومن ثم يجب التحقق من أن اختبارات تحمل الضغوط تمثل جزءا لا يتجزأ من الحوكمة وثقافة إدارة المخاطر في البنك ، وذلك من خلال ما يلي :

١- التحقق من مدى مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا في تصميم اختبارات التحمل وصياغة استراتيجيات تخفيف المخاطر ، من خلال فحص محاضر الاجتماعات الدورية والخطط والبرامج الموثقة المرتبطة بعمليات إدارة المخاطر واختبارات التحمل.

٢- الاستفسار من المسؤولين بالإدارات المعنية (كإدارة المخاطر ، إدارة الالتزام ، لجنة المراجعة) عن أن اختبارات التحمل تغطي مجموعة واسعة من وجهات نظر جميع الهيئات الإدارية في البنك ، والاستفادة من وجهة نظر المستثمرين (رؤى السوق) في تصميم اختبارات التحمل على أساس معايير تنظيمية ومحاسبية مثل استخدام الحدود الدنيا لمعدلات العائد والتي تعكس ما تعتبره الجهات التنظيمية نسبة ملاءة مالية كافية . وذلك من أجل تحقيق تغطية شاملة في برنامج اختبارات التحمل ، بما في ذلك الأساليب الفنية النوعية والكمية لدعم استكمال النماذج لتغطية الاختبارات للمناطق التي تتطلب زيادة استخدام أحكام الإدارة الفعالة للمخاطر DICO . (2013,PP.3-4)

٣- الوقوف على مدى إدراك المجلس والإدارة العليا للقيود المفروضة على تنفيذ اختبارات التحمل (على سبيل المثال الافتراضات الرئيسية الكامنة ، نطاق الأحكام المستخدمة ، الاحتمالات المتاحة للضغوط الحادثة) ، وإدراك الأساس المنطقي والآثار المترتبة على أداء الخيارات المستخدمة (HKMA,2012,P.14).

٤- مناقشة الإدارة العليا في مدى قدرتها على متابعة برامج اختبارات التحمل ، والتعبير بوضوح عن رغبة البنك في المخاطرة ، وفهم تأثير الأحداث الضاغطة على المخاطر الخاصة بالبنك.

كما يندرج ضمن أنشطة المراجعة الداخلية فحص مدى كفاية نظم وعمليات إدارة المخاطر لتحديد وقياس وتقييم ورقابة ومطابقة والتقرير عن جميع المخاطر الناتجة عن أنشطة البنك ، وسلامة نظم المعلومات وإدارة المخاطر ، بما في ذلك الدقة والموثوقية واكتمال البيانات المستخدمة (BCBS, October 2012) . وهذا يتطلب إجراء الفحص الشامل لكافة المستندات الموثقة المرتبطة بعمليات إدارة المخاطر واختبارات التحمل ، والمرتبطة بكل من: السياسات والإجراءات الحاكمة لبرنامج اختبارات التحمل ، وتشغيل برنامج الاختبار من حيث نوع الاختبار والغرض من كل عنصر في البرنامج ومدى تكرار الاختبار.

وكذلك فحص مدى ملاءمة البنية التحتية للبنك لعمليات إدارة المخاطر وإجراء اختبارات التحمل ، وذلك من خلال التحقق من وجود بنية تحتية مناسبة وقوية ومرنة بما فيه الكفاية للاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة (التغيرات في طبيعة أنشطة البنك والأوضاع الخارجية) وبحث مدى ملاءمة الاختبارات في ضوء التغيرات الحادثة وإمكانية تغيير اختبارات التحمل أو الافتراضات التي تقوم عليها برامج الاختبار ، وإمكانية تعديل أو ابتداء سيناريوهات جديدة محكمة (Fast) وفعالة (Ernst & Young, 2009). وتتضمن البنية التحتية : نظم معلومات قادرة على توفير البيانات بالجودة الملائمة وفي الوقت المناسب ، حجم وتعقيد المخاطر ، تجميع المخاطر والتعرضات ، تقديم تقارير دورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة في الوقت المناسب (DICO,2013,P.3-4).

ونظرا لأن مراجعة المهام الرئيسية لإدارة المخاطر وكفاية رأس المال التنظيمي ومراقبة السيولة في إطار مقررات بازل ٣ ، تندرج ضمن أنشطة المراجعة الداخلية ، فإنه ينبغي التحقق من أن اختبارات التحمل تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) ، من خلال فحص مجموعة السياسات

والإجراءات التي يضعها البنك في إطار إدارة ومراقبة المخاطر المصرفية من أجل تقييم كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر الكلية التي يتعرض لها البنك ، والتحقق من قدرة رأس مال البنك على امتصاص الخسائر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك في أسوأ الظروف وفقاً للفروض التي تم استخدامها في اختبارات التحمل (البنك المركزي المصري ، مخاطر السوق، ٢٠١١ ، ص ٣٢).

وكذلك فحص السياسات والإجراءات التي تنظم برنامج اختبارات تحمل الضغوط من الجوانب التالية (CEBS,2010):

- ١- أنواع اختبارات التحمل والغرض الرئيس من كل عنصر من عناصر البرنامج.
- ٢- دورية تطبيق اختبارات التحمل ، والتي من المرجح أن تختلف تبعاً للنوع والغرض.
- ٣- تفاصيل المنهج لكل عنصر ، وتعريف السيناريوهات ذات الصلة ودور الخبراء.
- ٤- مجموعة الافتراضات للأعمال والإجراءات العلاجية المتوخاة ، استناداً إلى غرض ونوع ونتيجة اختبار التحمل ، بما في ذلك تقييم جدوى الإجراءات التصحيحية في حالات التوتر وبيئة الأعمال المتغيرة.

وتتم المراجعة الدورية لاختبارات التحمل والعدى الزمني لها ، من خلال فحص العوامل التي تؤثر على دورية ومدى الاختبارات والتي قد تتضمن على سبيل المثال طبيعة عمل البنك ، ودرجة تذبذب المتغيرات محل الاختبار ، والأساليب المستخدمة من قبل البنك في هذا الشأن ، وكذا التغيرات الجوهرية التي تطرأ على البيئة الخارجية أو هيكل المخاطر لدى البنك . بالإضافة إلى ذلك فإنه يتم تحديد المدى الزمني لإجراء اختبارات التحمل وفقاً لأجال ودرجة سيولة المراكز محل الاختبار (البنك المركزي المصري ، مخاطر أسعار العائد: بالمحفظات لغير أغراض المتاجرة ، ٢٠١١ ، ص ١٨-١٩).

ويتضمن نطاق أنشطة المراجعة الداخلية إعداد خطة سنوية مركزة على تقييم المخاطر النشطة استناداً على بعض المدخلات من الإدارة العليا ومجلس الإدارة وهذا يقتضى فحص مدى واقعية مؤشرات الإنذار المبكر^(١٢) والتي تساعد في عملية تحديد وإدارة العوامل المتعلقة بمخاطر السيولة ، حيث تتضمن تلك المؤشرات مجموعة من الصدمات وعوامل الخطر الناجمة عنها ، ومن بين هذه المؤشرات التي يجب أن تخضع للفحص ما يلي (BCBS,2008,P.16):

١- مؤشرات الإنذار المبكر المتعلقة بالصدمات المؤثرة على السيولة ومن بينها انخفاض التصنيف الائتماني للبنك ، الدعاية السلبية عن البنك ، قيام البنوك المراسلة بالغاء أو تخفيض الحدود الائتمانية الممنوحة للبنك ، رفع سعر الفائدة على الودائع بواسطة السلطات الإشرافية ، وارتفاع تكاليف التمويل بالجملة أو التجزئة ، وطلب الأطراف المقابلة لضمانات إضافية لحصول البنك على التسهيلات الائتمانية أو رفضها الدخول في معاملات جديدة مع البنك.

٢- مؤشرات الإنذار المبكر المتعلقة بعوامل خطر السيولة ومن بينها زيادة معدلات سحب وداخ العملاء ، وصعوبات في الحصول على تمويل طويل الأجل ، وانخفاض سعر السهم أو ارتفاع تكاليف الديون ، وزيادة درجة عدم التوافق بين العملات ، وانخفاض المتوسط المرجح لأجل استحقاق الالتزامات، وتكرار حالات اقتراب المراكز أو اختراقها (Breaching) للحدود الداخلية أو التنظيمية، ووجود تركزات عالية في الأصول والالتزامات ، وتدهور كبير في كل من أرباح البنك وجودة الأصول والوضع المالي الكلي.

٣/٥ فحص منهج اختبارات التحمل والسيناريوهات المفترضة:

يتضمن نطاق أنشطة المراجعة الداخلية فحص عمليات إدارة المخاطر فيما يتعلق باختبارات تحمل الضغوط لمستويات رأس المال ، مع الأخذ في الاعتبار وتيرة هذه الممارسات ، والغرض منها ، ومعقولية السيناريوهات والاقتراضات الأساسية ، والموثوقية في العمليات المستخدمة (BCBS, October 2012). ومن ثم تهتم المراجعة الداخلية بالتركيز على المنهجية والاقتراضات الكامنة وراء السيناريوهات التي تم اختبارها ، للتحقق من استخدام الأساليب المناسبة والاقتراضات ذات الصلة المتسقة داخليا (IAA,2013,P.19) ، وهذا يتطلب ضرورة فهم طبيعة وحجم وتعقيد الأنشطة الأساسية للبنك والبيئة الخارجية التي تعمل بها بما يسهم في التحقق مما يلي (BCBS, 2009):

١- إن أنشطة اختبارات التحمل تغطي مجموعة كاملة من المخاطر ومجالات العمل التجاري لتقديم صورة كاملة عن المخاطر على مستوى البنك ، وأن مصادر البيانات المستخدمة لإدارة اختبارات التحمل تتصف بالدقة والاتساق والتوقيت والاكتمال والموثوقية.

٢- مدى الوقوف على طبيعة الصدمات المؤثرة في تحديد عوامل الخطر بنموذج اختبار التحمل والسيناريوهات المحتملة ، وأنه تمت عملية الحصر الكامل بسيناريوهات الاختبار لكل أوجه التغيير في عوامل الخطر ذات الصلة والناجمة عن الصدمات.

٣- ملاءمة سيناريوهات اختبار التحمل للأحداث الحالية والمتوقعة من خلال فحص مدى حدوث تغييرات في كل من: سيناريو الاقتصاد الكلي^(١٣) ، السياسات والمبادئ التوجيهية والممارسات على مستوى المجموعة ، الأنظمة ، السياسة النقدية ، الأعمال التجارية ، مستويات الديون المتأخرة ، والأسواق (Tabak, et al., 2012, p.17).

كما يتم فحص مدى التدرج في السيناريوهات الافتراضية من حيث مستوى شدتها ، وذلك من خلال الوقوف على (HKMA,2012,P.27) :

- ١- السيناريو الأساسي الخاص بتقييم المسار العادي أو المتوقع لتحقيق أهداف البنك.
- ٢- سيناريو شديد أو صارم في ظل ظروف قاسية مثل حالات حدوث انكماش اقتصادي أو اضطرابات في الأسواق المالية أو صدمات سيولة في السوق ، ومدى تأثير ذلك على فقدان السمعة أو حجم الخسائر.
- ٣- سيناريو مرتبط باختبارات التحمل العكسية والذي يعكس نقاط الضعف في البنك وحساسية المركز المالي بما قد يهدد بقاء أو استمرارية البنك.

وينبغي إجراء الفحص الشامل لكافة المستندات الموثقة المرتبطة بتفاصيل منهجيات اختبارات التحمل والسيناريوهات والاقتراضات الأساسية ، والربط بين تلك المستندات والأحداث والأزمات (المحلية أو الخارجية) التي حدثت في الماضي للتحقق من إدخالها بسيناريوهات اختبار التحمل . والتحقق من مدى ملاءمة الاقتراضات الخاصة بكل سيناريو من خلال الربط بين الانخفاض المفاجئ في ثقة السوق والصدمات الخاصة بالبنك والتي تشمل صدمات الأسعار لفئات أصول محددة ، وجفاف سيولة الأصول المقابلة ، وإمكانية حدوث خسائر كبيرة تضر بالقوة المالية للبنك ، ونمو احتياجات السيولة كنتيجة للالتزامات السيولة ، وتضاؤل إمكانية دخول أسواق تمويل مضمونة أو غير مضمونة . وتقييم أثر اختبارات التحمل على أساس مقياس واحد أو أكثر ، والمقاييس النموذجية المستخدمة تشمل قيم الأصول، والأرباح والخسائر الرأسمالية ، والأرباح والخسائر الاقتصادية ، ورأس

المال التنظيمي أو الأصول المرجحة بالخطر ، ومتطلبات رأس المال الاقتصادي ، والسيولة وفجوات التمويل (BCBS, 2009).

كما يجب فحص مدى قدرة البنك على اتخاذ نهج محافظ عند وضع افتراضات (Assumptions) اختبار التحمل بناء على نوع وشدة السيناريو ، وذلك من خلال قيام إدارة المراجعة الداخلية بفحص مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة والتي قد تتضمن فيما يتعلق باختبارات تحمل مخاطر السيولة ما يلي : (BCBS,2008,P.26)

١- السيولة في سوق الأصول وتآكل (Erosion) في قيمة الأصول السائلة ، وتوافر مصادر التمويل من المؤسسات المالية المضمونة وغير المضمونة ، والعلاقة بين أسواق التمويل أو فعالية التنويع عبر مصادر التمويل.

٢- مدد التمويل ، والمطالبات الطارئة أو سحب الودائع (Contingent Claims) ، والتدفقات النقدية الخارجة الناجمة عن أنشطة خارج الميزانية ، وتوافر خطوط أو تحصينات طارئة (Contingent lines).

٣- الاستنزاف التدريجي للسيولة (Liquidity drains) المرتبطة بالمنتجات والمعاملات المعقدة (Complex products/transactions) ، وتأثير مشغلات (Triggers) التصنيف الائتماني ، وتحويل العملات الأجنبية والوصول إلى أسواق الصرف الأجنبي.

٤- القدرة على نقل السيولة عبر الكيانات والقطاعات والحدود مع الأخذ بعين الاعتبار نطاق القيود وعمليات الإيجار من النواحي القانونية والتنظيمية والتشغيلية وعامل الوقت ، والحصول على تمويل من البنك المركزي.

٥- القدرة التشغيلية للبنك لتسييل الأصول (Monetise assets) ، والإجراءات العلاجية للبنك ، ومدى توافر الوثائق اللازمة والخبرة التشغيلية واختبار تنفيذها مع مراعاة أثر السمعة المحتملة عند تنفيذ هذه الإجراءات ، وتقديرات نمو الميزانية في المستقبل.

ويتم التحقق من مدى الالتزام بنسبة تغطية السيولة (LCR) من خلال فحص السيناريو المقترح لهذه النسبة والذي ينطوي على الجمع بين الوضع الطبيعي (Idiosyncratic) وصددمات واسعة في السوق والتي تتضمن ما يلي (BCBS, April 2010,P.6):

١- انخفاضاً كبيراً في التصنيف الائتماني العام للبنك ، واستنفاد أو إعادة نسبة من ودائع العملاء ، وفقدان القدرة على التمويل غير المضمون من المؤسسات المالية وتخفيضات من مصادر التمويل المحتملة المضمونة لأجل محدد.

٢- خسارة في جميع معاملات التمويل المضمون قصير الأجل باستثناء الأصول السائلة عالية الجودة ، والزيادة في تقلبات السوق التي تؤثر على جودة الضمانات أو التعرض المحتمل لعقود المشتقات في المستقبل.

٣- مسحوبات غير متوقعة على جميع ودائع الائتمان القائمة غير المستخدمة وتسهيلات السيولة ، والحاجة المستمرة لتمويل نمو الميزانية المرتكز على التزامات غير تعاقدية لتخفيف مخاطر السمعة.

ويتم التحقق من أن السيناريو يفترض حدوث جميع الصدمات السابقة في آن واحد للتحقق من مدى وجود سيولة كافية للتمود لأكثر من ٣٠ يوم.

٤/٥ فحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر:

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية عمليات تقييم رغبة البنك في المخاطرة وزيادة حدة المخاطر والتقارير عن القضايا والقرارات التي اتخذتها ووظيفة إدارة المخاطر ، ضمن أنشطة المراجعة الداخلية (BCBS, October 2012). ومن ثم تتم عملية الفحص الشامل لكافة المستندات المرتبطة بنتائج اختبارات التحمل والإجراءات العلاجية استنادا إلى غرض ونوع ونتيجة اختبار التحمل بما في ذلك جدوى الإجراءات العلاجية ، ومطابقة نتائج اختبارات التحمل وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) مع الأحداث والسيناريوهات التاريخية لاختبارات سابقة (المقارنة مع الأحداث السابقة).

بالإضافة إلى فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والتقارير المرفوعة للإدارة العليا والمجلس من إدارة المخاطر بالبنك ، بشأن نتائج اختبارات تحمل الضغوط ، والتحقق من أن قرارات المجلس أو الإدارة العليا تستند على تحليل دقيق ومناقشة مستفيضة للنتائج وتقييم الأثر المحتمل لتلك القرارات ، والذي قد يشمل تحديد الرغبة في المخاطر ، وكفاية رأس المال والسيولة والأوضاع المالية ، ومدى المتانة في الوقاية من المخاطر والكشف عنها وتدابير تخفيف المخاطر (HKMA, 2012, P.28).

كما يتم فحص مدى ملاءمة الإجراءات العلاجية الواجب اتخاذها من جانب البنك والتي قد تختلف اعتمادا على الأهمية النسبية والقوة المحتملة للأحداث الضاغطة ، حيث يجب التأكد من أن تلك الإجراءات متناسبة مع شدة تأثير نتائج اختبارات التحمل وإطار إدارة المخاطر الكلية وسياسات الحد من أو تخفيف المخاطر. ومن ثم يتم فحص طبيعة الإجراءات العلاجية ومدى ملاءمتها لظروف البنك والبيئة المحيطة ، ومن بين الإجراءات التي تخضع للفحص ما يلي (HKMA, 2012, P.29-30):

- ١- إعادة الهيكلة ، التصفية لقطاعات / وحدات ، حالات التحوط ، وخفض حالات التعرض للمخاطر لقطاعات وبلدان ومناطق محددة أو محافظ الأوراق المالية.
- ٢- تشديد متطلبات ضمان السندات ، ومراجعة وتعديل حدود التعرض ، واستراتيجيات الأعمال أو سياسات البنوك (بما في ذلك تلك المتعلقة بالتمويل أو كفاية رأس المال) لتقييد المخاطرة.
- ٣- تقليص أو انكماش (Shrinking) الميزانية ، وتسوية الأصل أو هيكله الالتزام ، أو تقييد توزيع الأرباح للمحافظة على رأس المال أو السيولة.
- ٤- تعزيزات إضافية لرأس المال أو السيولة لتخفيف الصدمات والتعامل مع الأثر المحتمل للظروف الضاغطة ، وتعديل سياسات التسعير (مدى الفائدة أو هامش الدخل) لتعكس مخاطر مجهولة سابقا .
- ٥- التحضير لأزمة سيولة في ظل حالات متشددة من خلال زيادة خطوط الائتمان ومصادر التمويل وإدارة هيكله الالتزام لضمان التمويل الكافي خلال الأزمة.
- ٦- تنفيذ خطط الطوارئ.

ونظرا لأهمية خطط الطوارئ التمويلية^(٤) والتي تتضمن الإستراتيجية التي يتبعها البنك في حالة تعرضه لتراجع مفاجئ وطارئ في مستوى السيولة لديه ، فإنه يجب أن تتم عمليات المراجعة الداخلية لتلك الخطط وما تتضمنه من سياسات وإجراءات التصعيد التي يتم إتباعها ومدى تحديثها بصفة دورية للتأكد من فعاليتها . وتتضمن أعمال المراجعة لخطط الطوارئ فحص ما يلي:

١- تقديرات التدفقات النقدية (الداخلة والخارجة) الناشئة عن البنود داخل وخارج الميزانية والأثار المترتبة عليها ، ومدى التوافق بين مصادر التدفقات النقدية المتوقعة واستخداماتها ، وإعداد مؤشرات تساعد إدارة البنك على التنبؤ بمستوى مخاطر السيولة المحتملة (مؤشرات الإنذار المبكر) .

٢- إستراتيجية التعامل مع أزمات نقص السيولة ، والتي يجب أن تتضمن كحد أدنى: الإجراءات التي يتعين اتخاذها لضمان دقة المعلومات وضمان وصولها لإدارة البنك في الوقت المناسب بما يمكنها من سرعة اتخاذ القرارات ، والفصل التام بين المهام والمسئوليات ، والمحافظة على علاقة قوية مع كافة الأطراف الرئيسة والأطراف المقابلة التي تتعامل مع البنك في الأنشطة المتعلقة بتقديم التمويل والسيولة ، وأنشطة المتاجرة والأنشطة خارج الميزانية التي يمكن أن يعتمد عليها البنك في توفير السيولة في الظروف غير العادية، والاحتفاظ بسيولة إضافية .

٣- خطوط احتياطية للسيولة ، حيث يجب أن تتضمن الخطة تحديد مصادر متنوعة من السيولة الاحتياطية (محلية وأجنبية) لتجنب مخاطر تركيز السيولة ، والتحديد الدقيق لحجم التمويل الذي يمكن للبنك للحصول عليه من هذه المصادر والشروط اللازمة للحصول على هذا التمويل ، وأن يتوافر لدى البنك حدود تمويل إلزامية (يدفع البنك عليها عمولات) والتي تكون متاحة تحت الظروف غير المواتية إذا فشل في الحصول على التسهيلات غير الملزمة .

بالإضافة إلى فحص مدى وجود أساليب لتخفيف مخاطر السيولة من خلال فحص مدى قيام البنك بتحديد مصادر بديلة للتمويل لتعزيز قدرة البنك على تحمل مجموعة متنوعة من الصدمات ، حيث تعتمد مصادر التمويل على طبيعة وشدة ومدة صدمة السيولة ، وتشمل مصادر التمويل: نمو الودائع ، ومد أجل استحقاق الالتزامات ، وإصدارات جديدة من أدوات الدين قصيرة وطويلة الأجل ، وتحويل الأموال داخل المجموعة ، وإصدار جديد لرأس المال ، وبيع الشركات التابعة أو خطوط العمل ، وتوريق الأصول ، وبيع الأصول عالية السيولة غير المرهونة (Unencumbered) ، والاقتراض من تسهيلات الإقراض الحدية (Marginal Lending Facilities) للبنك المركزي (BCBS, 2008, P20).

وبناءً على ما تقدم ، تبدو أهمية إجراء دراسة ميدانية عن مدى إدراك المسؤولين بإدارات المراجعة الداخلية والمخاطر والالتزام بالبنوك لأهمية المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر المصرفية ، ومجالات المراجعة الداخلية لاختبارات التحمل في ضوء المبادئ الحاكمة لهذه الاختبارات ، ومجالات التعاون بين المراجعين الداخليين والسلطات الإشرافية ، وهذا ما يوضحه العرض التالي .

سادسا : دراسة ميدانية عن المراجعة الداخلية لاختبارات التحمل بالبنوك التجارية

تهدف الدراسة الميدانية إلى استقراء فكر المسؤولين بإدارات المراجعة الداخلية والمخاطر والالتزام بالبنوك التجارية للوقوف على مدى إدراكهم لأهمية الدور الموسع للمراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر ، ومجالات المراجعة الداخلية لاختبارات التحمل في ضوء المبادئ الحاكمة لهذه الاختبارات ، ومجالات التعاون بين المراجعين الداخليين والسلطات الإشرافية كالبنوك المركزية . ولتحقيق هذا الهدف يتناول الباحث طبيعة تلك الدراسة وتحليل النتائج واختبار فروض البحث ، وهذا ما يوضحه العرض التالي .

١/٦ طبيعة الدراسة الميدانية واختبار الاعتمادية لمتغيرات الدراسة :

يتضمن هذا الجزء مجتمع وعينة الدراسة ، وطريقة تجميع البيانات ، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ، واختبار الاعتمادية لمتغيرات الدراسة .

١/١/٦ مجتمع وعينة الدراسة وطريقة تجميع البيانات:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات تضم المسؤولين والعاملين بإدارات المراجعة الداخلية والمخاطر والالتزام بالبنوك التجارية المصرية . وقد تم تحديد حجم عينة الدراسة بعدد ١٨٠ مفردة موزعة بالتساوي على المجموعات الثلاثة ، حيث تضم المجموعة الأولى عينة المسؤولين والعاملين بإدارات المراجعة الداخلية ، وتضم المجموعة الثانية عينة المسؤولين والعاملين بإدارات المخاطر ، وتضم المجموعة الثالثة عينة المسؤولين والعاملين بإدارات الالتزام . وقد تم اختيار البنوك التجارية العامة الثلاثة في عينة الدراسة وهي البنك الأهلي المصرى وبنك مصر وبنك القاهرة ، بالإضافة إلى ثلاثة بنوك خاصة وهي بنك الإسكندرية وبنك قناة السويس والمصرف المتحد^(١٥) ، وقد تم تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث عن طريق قائمة استقصاء والتي اعتمد عليها الباحث كوسيلة رئيسة لجمع البيانات الأولية ، ويبين الجدول التالى رقم (١) التصنيف النوعى لفئات الدراسة ونسب الاستجابة وهي نسب تصلح للتمثيل الإحصائى .

جدول رقم (١)

التصنيف النوعى لفئات الدراسة ونسب الاستجابة

فئات الدراسة	عينة الدراسة	الاستمارات الصحيحة	نسبة الاستجابة %
إدارة المراجعة الداخلية	٦٠	٤٦	٧٦,٧
إدارة المخاطر	٦٠	٤٣	٧١,٧
إدارة الالتزام	٦٠	٣٨	٦٣,٣
الاجمالى	١٨٠	١٢٧	٧٠,٦

ولقد تضمنت قائمة الاستقصاء فى شكلها النهائى خمسة أسئلة (ملحق رقم ١) تناولت نطاق أنشطة المراجعة الداخلية فى مجال إدارة المخاطر بالبنوك ، ومجالات فحص مدى استخدام اختبارات تحمل الضغوط وإدماجها فى حوكمة المخاطر ، ومجالات فحص منهج اختبار تحمل الضغوط والسيناريوهات المفترضة ، وأوجه الفحص والمتابعة لنتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر ، والعلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية . وتم ترتيب أسئلة القائمة بما يسهم فى اختبار فروض البحث .

٢/١/٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات:

بعد إجراء عمليات الترميز اللازمة لكافة متغيرات الدراسة الواردة بقائمة الاستقصاء، سوف يتم إدخال وتشغيل البيانات من خلال الحاسب الآلى باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية الجاهزة المسماة SPSS. ونظراً لطبيعة البيانات المجمعة وحتى يمكن اختبار فروض البحث ، سوف يعتمد الباحث على ما يلى :

١- اختبار Kruskal – Wallis :

ويستخدم لمعرفة ما إذا كانت توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينات الدراسة الثلاثة بإدارات المراجعة الداخلية والمخاطر والالتزام ، علماً بأن الاختبار لا يتطلب أن تكون العينات متساوية العدد.

٢- اختبار تحليل التمايز (Discriminant Analysis):

ويعتبر من أساليب تحليل المتغيرات المتعددة لاستكشاف أسباب الاختلافات المشاهدة عند صعوبة فهم العلاقات السببية بدرجة كافية (جونسون ووشرن ، ١٩٩٨). ويستخدم هذا الاختبار للتوصل إلى تحديد مجموعة المتغيرات التي لها تأثير معنوي في التمييز بين المجتمعات الخاضعة للتحليل من خلال اختبار Chi-Square ، وتحديد معامل الارتباط الأساسي أو التوافقي (Canonical Correlation) والذي يوضح أهمية النموذج وقوته في تحليل التمايز بين المجتمعات ، بالإضافة إلى ترتيب المتغيرات وفقاً للحجم المطلق للارتباط (Absolute size of correlation) ضمن دالة التمييز ، وكذلك تحديد قيمة معامل Wilks' Lambda والذي يحدد مدى قدرة النموذج على التمييز بين عينات الدراسة.

٣- اختبار Cronbach's Alpha:

ويستخدم باعتباره أكثر أساليب تحليل الاعتمادية (Reliability) دلالة في تقييم درجة التماسك الداخلي بين بنود المقياس الخاضع للاختبار . حيث يستخدم للتأكد من اتساق متغيرات الدراسة مع بعضها البعض ، من خلال ارتباط المتغيرات داخل المجموعة الواحدة، وارتباط كافة المتغيرات ببعضها البعض ، وذلك للتأكد من إمكانية توظيفها على نحو متكامل لحل المشكلة البحثية ، وذلك بالاعتماد على اختبار ألفا للاعتمادية والثقة .

٤- استخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي مثل الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري للوقوف على مدى الأهمية النسبية لكافة المتغيرات.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث قد اعتمد على مقياس ليكرت الدرجي ذي النقاط الخمسة لتحديد درجات الأهمية النسبية ، وتبدأ من خمس نقاط (هام جدا) ثم أربع نقاط (هام) وثلاث نقاط (متوسط الأهمية) ونقطتين (قليل الأهمية) وتنتهي بنقطة واحدة (عديم الأهمية) .

٣/١/٦ اختبار الاعتمادية لمتغيرات الدراسة:

تناول الباحث نتائج اختبار الاعتمادية / الثبات للمقاييس المستخدمة في الدراسة ، وذلك باستخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) من خلال أسلوب معامل الارتباط ألفا (Alpha Correlation) Coefficient .

ومن المتعارف عليه إحصائياً (Ellison, et al., 2009) أن إحصائية الاختبار يجب ألا تقل عن ٠,٦ ، ويعرض الجدول التالي رقم (٢) معامل الارتباط ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة، حيث يتضح أن درجة الارتباط الكلية سواء على مستوى المجموعة الواحدة ، أو المجموعات الثلاثة ، لا تقل عن ٠,٦ ، بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة وذلك بدرجة ثقة قدرها ٩٥% وبما يدعم الثقة في متغيرات الدراسة ويؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية .

جدول رقم (٢)

قيمة معاملات Cronbach's Alpha لمغيبات الدراسة

معامل ارتباط Cronbach's Alpha			رمز المتغير	المغيبات	
العينات الثلاثة	المسولين والعاملين بإدارات				
	الالتزام	المخاطر	المراجعة الداخلية		
٠,٧٣٤٤	٠,٧٥٠٥	٠,٧١٢٦	٠,٧١٨٥	X 1-X 12	* نطاق أنشطة المراجعة الداخلية.
٠,٧٦٤٥	٠,٧٦٨٩	٠,٨٠٨١	٠,٦٧٨١	X 13-X 24	* فحص مدى استخدام اختبارات التحمل.
٠,٨١٦٢	٠,٨٤٩٦	٠,٧٨٨٧	٠,٨١٤٧	X 25-X 39	* فحص منهج اختبارات التحمل.
٠,٨١٣٣	٠,٧٢٢٣	٠,٧٩٥٦	٠,٨٩٦٨	X 40-X 44	* فحص نتائج الاختبارات وعلاج المخاطر.
٠,٧٧٥٣	٠,٧٩٤٧	٠,٧٣٦٠	٠,٨٢٨٤	X 45-X 51	* علاقة المراجعة الداخلية بالمشرفين.

٢/٦ تحليل النتائج واختبار الفروض :

يتناول الباحث في هذا الجزء عرض أهم ما أظهرته نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية المرتبطة بدور المراجعة الداخلية في مجال اختبارات التحمل كأداة لإدارة المخاطر المصرفية ، وذلك لاختبار مدى صحة فروض البحث على النحو الموضح فيما يلي . علما بأن نتائج التحليل الوصفي باستخدام الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري (ملحق رقم ٢) قد أظهرت الأهمية النسبية بدرجة هام جدا لمعظم مغيبات الدراسة ، وبدرجة تتراوح بين هام وهام جدا لباقي المغيبات ، وعدم وجود تشتت في آراء عينات الدراسة لجميع المغيبات ، وذلك سواء على مستوى المجموعة الواحدة أو المجموعات الثلاثة .

١/٢/٦ نتائج اختبار الفرض الأول بشأن نطاق أنشطة المراجعة الداخلية:

يقضى الفرض الأول للبحث بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن إدراك أهمية توسيع نطاق أنشطة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر بالبنوك . وتشير أهم نتائج التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة هذا الفرض والموضحة بالجدول التالي رقم (٣) إلى ما يلي:

١- إن نتائج اختبار Kruskal - Wallis تشير إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية عينات الدراسة لمعظم المغيبات المتعلقة باتساع نطاق أنشطة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر ، حيث إن P-Value أكبر من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ للمغيبات X1,X2,X3,X4,X5,X6,X7,X9,X10 ، كما أن قيمة Chi-Square المحسوبة بدرجات حرية ٢ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ لنفس المغيبات.

في حين أظهرت النتائج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية للمغيبات X8,X11,X12 ، حيث إن P-Value أقل من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ ، كما أن قيمة Chi-Square المحسوبة بدرجات حرية ٢ أكبر من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ لتلك المغيبات . وقد يعزى عدم الاتفاق بين عينات الدراسة على قيام المراجعة الداخلية بالموافقة والمحافظة على استمرار العمل بنماذج الخطر (المغيب X8) إلى اعتبار ذلك تدخلا من المراجع الداخلي في اختصاصات إدارة المخاطر ، وتتفق هذه النتيجة مع ما أكده معهد المراجعين الداخليين الدولي بشأن الأدوار التي لا ينبغي للمراجعة الداخلية أن تقوم بها (IIARF, 2011,P.13) . كما أن عدم الاتفاق بشأن المغيبين X11,X12 قد يعزى إلى اعتبار تلك الأنشطة تندرج ضمن الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية وليس الدور التأكيدي (IIARF, 2011, PP.12-13) .

٢- إن نتائج اختبار Discriminant Analysis توضح قيم معاملات الارتباط التجميعية للمجموعات، والتي تشير إلى ترتيب المتغيرات الأكثر قدرة على التمييز (الاختلاف) بين عينات الدراسة وفقا للحجم المطلق للارتباط ضمن دالة التمييز ، وهذه النتائج تتوافق مع نتائج اختبار Kruskal - Wallis .

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار Kruskal - Wallis وتحليل التمايز لمتغيرات نطاق أنشطة المراجعة الداخلية

معامل الارتباط الأساسي (Canonical correlation)	اختبار Kruskal - Wallis		نطاق أنشطة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر بالبنوك
	P-value	Chi-square	
٠,٣٠٠ (٧)	٠,٣٧٨	١,٩٤٦	١- فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة للبنك بالكامل ، في سياق كل من المخاطر الحالية والمحتملة في المستقبل.
٠,١٦٢ (١٠)	٠,٦٦٠	٠,٨٣١	٢- إعداد خطة سنوية للمراجعة الداخلية ، وتسنيد الخطة على تقييم المخاطر النشطة أو القوية ، استنادا على بعض المدخلات من الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
٠,٣٥٣ (٤)	٠,٢١٥	٣,٠٧٨	٣- القدرة على مراجعة المهام الرئيسية لإدارة المخاطر وكفاية رأس المال التنظيمي ومراقبة السيولة.
٠,١٠٨ (١١)	٠,٩١٧	٠,١٧٤	٤- فحص تنظيم وتفويض المهام لوظيفة إدارة المخاطر بما في ذلك مخاطر السوق والائتمان والسيولة وسعر الفائدة والتشغيل والمخاطر القانونية.
٠,٣٠٦ (٧)	٠,٢٠٣	٣,١٩٣	٥- تقييم رغبة البنك في المخاطرة ، وزيادة حدة المخاطر ، والتقرير عن القضايا والقرارات التي اتخذتها وظيفة إدارة المخاطر.
٠,٢٤٨ (٨)	٠,٦٢٦	٠,٩٣٦	٦- مدى كفاية نظم وعمليات إدارة المخاطر لتحديد وقياس وتقييم ورقابة ومطابقة والتقرير عن جميع المخاطر الناتجة عن أنشطة البنك.
٠,٠٧٩ (١١)	٠,٩٣٩	٠,١٢٥	٧- سلامة نظم المعلومات وإدارة المخاطر ، بما في ذلك الدقة والموثوقية واكتمال البيانات المستخدمة.
٠,٤٢٤ (٣)	٠,٠١٥	٨,٣٦٣	٨- الموافقة والمحافظة على استمرار العمل بنماذج الخطر ، بما في ذلك التحقق من الاتساق والتوقيت والاستقلال والموثوقية في مصادر البيانات المستخدمة في هذه النماذج.
٠,٣٢٥ (٥)	٠,١٧٦	٣,٤٧٣	٩- فحص جميع الأحكام والتدابير المصرفية الخاصة بتحديد وقياس رأس المال التنظيمي وتقييم مدى كفاية رأس المال فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر ونسب الحد الأدنى المقررة.
٠,٢١٠ (١١)	٠,٣٨٣	١,٩١٧	١٠- فحص عمليات إدارة المخاطر فيما يتعلق باختبارات تحمل الضغوط لمستويات رأس المال ، مع الأخذ في الاعتبار وبثيرة هذه الممارسات، والغرض منها، ومعقولة السيناريوهات والافتراضات الأساسية ، والموثوقية في العمليات المستخدمة.
٠,٧٣٥ (١)	٠,٠٠١	١٤,٨٩٦	١١- فحص الأنظمة والعمليات المصرفية لقياس ومراقبة أوضاع السيولة فيما يتعلق بصورة المخاطر والبيئة الخارجية والحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية.
٠,٥٤٧ (٧)	٠,٠٠٠٩	٩,٣١٧	١٢- التقييم الدوري لفعالية معالجة المخاطر المصرفية ، والتحقق من تفاعل وظائف التقرير إعدادها في الوقت المناسب، وأن تتسم بالدقة والموثوقية ، وأن تكون التقارير مناسبة لكل من الإدارة الداخلية والمصرف (البنك المركزي).

كما

تشير نتائج اختبار Kruskal - Wallis الموضحة بالجدول التالي رقم (٤) على المستوى الإجمالي للمتغيرات X1-X12 إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية عينات الدراسة ، حيث إن P-Value = 0.163 وهي أكبر من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ ، كما أن قيمة Chi-Square المحسوبة ٣,٦٣٤ بدرجات حرية ٢ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ عند مستوى معنوية ٠,٠٥

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار Kruskal - Wallis على مستوى إجمالي المتغيرات

المعنوية	P-value	DF	Chi-square	المتغيرات
غير معنوية	٠,١٦٣	٢	٣,٦٣٤	X1-X12 نطاق أنشطة المراجعة الداخلية
غير معنوية	٠,١٥٦	٢	٣,٧١٦	X13-X24 فحص مدى استخدام اختبارات التحمل
غير معنوية	٠,٢٩١	٢	٢,٤٧٠	X25-X39 فحص منهج اختبارات التحمل
غير معنوية	٠,٧٢٢	٢	٠,٦٥١	X40-X44 فحص نتائج الاختبارات وعلاج المخاطر
غير معنوية	٠,٣٩٣	٢	١,٨٧٠	X45-X51 علاقة المراجعة الداخلية بالمشرقيين

بالإضافة إلى أن نتائج اختبار Discriminant Analysis الموضحة بالجدول التالي رقم (٥) تشير إلى عدم وجود اختلاف متمايز ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن اتساع نطاق أنشطة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر حيث إن P-Value = 0.047 وقيمة Chi-Square المحسوبة تعادل ١٩,٨٨٥ بدرجات حرية ١١ وهي أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٢٤,٧٢ عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار تحليل التمايز (Discriminant Analysis) على مستوى إجمالي المتغيرات

معامل الارتباط الأساسي (Canonical Correlation)	P-value	DF	Chi-square	معامل Wilks' Lambda	المتغيرات
٠,٣٩٣	٠,٠٤٧	١١	١٩,٨٨٥	٠,٨٤٦	X1-X12 نطاق أنشطة المراجعة الداخلية
٠,٢٩٠	٠,٤٩٧	١١	١٠,٣٨٠	٠,٩١٦	X13-X24 فحص مدى استخدام اختبارات التحمل
٠,٣٧٩	٠,٢٠١	١٤	١٨,١٢٩	٠,٨٥٦	X25-X39 فحص منهج اختبارات التحمل
٠,١١٤	٠,٨١١	٤	١,٥٨٩	٠,٩٨٧	X40-X44 فحص نتائج الاختبارات وعلاج المخاطر
٠,٣٦١	٠,١١٠	٦	١٦,٩٣٤	٠,٨٦٩	X45-X51 علاقة المراجعة الداخلية بالمشرقيين

كما بلغ معامل الارتباط الأساسي ٠,٣٩٣ وهو ارتباط ضعيف مما يدل على عدم وجود اختلاف متميز بين عينات الدراسة (فكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل واقتربت من واحد صحيح ازدادت أهمية النموذج وقوته في تحليل التمايز) ، ومعامل Wilks' Lambda = 0.846 ويدل على عدم وجود اختلاف متميز بين عينات الدراسة (علما بأن المعامل تتراوح قيمته بين الصفر والواحد ، وكلما اقترب من الصفر دل ذلك على قدرة النموذج على التمييز بين المجتمعات).

وبناءً على ما تقدم ، يتم قبول الفرض الأول للبحث والذي يقضى بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن إدراك أهمية توسيع نطاق أنشطة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر بالبنوك. وتتفق هذه النتائج أيضا مع ما أكدته لجنة بازل للرقابة المصرفية عند تناولها لنطاق أنشطة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر بالبنوك (BCBS, June 2012) ، وتؤكد النتائج على إدراك عينات الدراسة لما صدر عن لجنة بازل في هذا الشأن .

٢/٢/٦ نتائج اختبار الفرض الثاني بشأن فحص مدى استخدام اختبارات التحمل:

يقضى الفرض الثاني للبحث بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن مجالات فحص المراجعة الداخلية لمدى استخدام اختبارات التحمل وإدماجها في حوكمة المخاطر. وتشير أهم نتائج التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة هذا الفرض بالجدول التالي رقم (٦) إلى أن نتائج اختبار Kruskal – Wallis توضح عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية عينات الدراسة لجميع المتغيرات المتعلقة بمجالات الفحص عند مستوى معنوية ٠,٠٥ (حيث إن P-Value أكبر من مستوى المعنوية وقيمة Chi-Square المحسوبة بدرجات حرية ٢ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩) ، وذلك فيما عدا المتغيرين X13,X17 حيث إن P-Value للمتغيرين أقل من مستوى المعنوية وقيمة Chi-Square المحسوبة بدرجات حرية ٢ أكبر من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ (علما بأن نتائج المتغيرين X13,X17 عند مستوى معنوية ٠,٠١ تؤكد عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية).

كما أن نتائج اختبار Discriminant Analysis توضح قيم معاملات الارتباط التجميعية للمجموعات ، والتي تشير إلى ترتيب المتغيرات الأكثر قدرة على التمييز بين عينات الدراسة وفقا للحجم المطلق للارتباط ضمن دالة التمييز ، وهذه النتائج تتوافق مع نتائج اختبار Kruskal – Wallis .

وتشير نتائج اختبار Kruskal – Wallis الموضحة بجدول رقم (٤) على المستوى الإجمالي للمتغيرات X13-X24 إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية عينات الدراسة ، حيث إن P-Value = 0.156 وهي أكبر من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ ، كما أن قيمة Chi-Square المحسوبة ٣,٧١٦ بدرجات حرية ٢ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار Kruskal – Wallis وتحليل التمايز لمتغيرات فحص استخدام اختبارات التحمل

معامل الارتباط الأساسي (Canonical correlation)	اختبار Kruskal – Wallis		فحص مدى استخدام اختبارات تحمل الضغوط وإمراجها في حوكمة المخاطر
	P-value	Chi- square	
(١)٠,٦١٧	٠,٠١٧	٨,١٥٤	١٣- ان اختبارات التحمل جزء لا يتجزأ من الحوكمة وثقافة إدارة المخاطر في البنك.
(١)٠,٣٠٨	٠,١٢٦	٤,١٥١	١٤- قابلية اختبارات التحمل للتنفيذ وقدرة نتائج الاختبار في التأثير على القرارات الإدارية والإستراتيجية.
(١٢)٠,٠٦٤	٠,٨٢٣	٠,٣٩١	١٥- مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا في وضع برامج اختبارات التحمل لضمان فاعلية هذه الاختبارات.
(١)٠,٣٩٠	٠,٣٦٢	٢,٠٣٠	١٦- تسهم برامج اختبارات التحمل في تحديد المخاطر والسيطرة عليها واتخاذ الإجراءات الوقائية المكتملة لأنشطة إدارة المخاطر.
(٣)٠,٤٠٧	٠,٠٢٦	٧,٣٢٩	١٧- ان اختبار التحمل يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التقييم الداخلى لكفاية رأس المال، الأمر الذى يتطلب قيام البنك بإجراء اختبار تحمل تطلعى وصارم لتحديد التغيرات المحتملة التى قد تؤثر سلبا على البنك.
(١)٠,٥٤٩	٠,٠٦٢	٥,٥٤٦	١٨- ان تسهم اختبارات التحمل فى تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة.
(٥)٠,٣٤٠	٠,١٠٢	٤,٥٦٠	١٩- ان اختبار التحمل يغطى مجموعة واسعة من وجهات نظر جميع الهيئات الإدارية فى البنك.
(١)٠,٢١٦	٠,٢٢١	٣,٠٢٢	٢٠- الاستفادة من وجهة نظر المستثمرين (رؤى السوق) فى تصميم اختبارات التحمل ، على أساس معايير تنظيمية ومحاسبية مثل استخدام الحدود الدنيا لمعدلات العائد والتي تعكس ما تعتبره الجهات التنظيمية نسبة ملاءة كافية.
(١٠)٠,١٩٨	٠,٣٦٤	٢,٠٢١	٢١- ان البنك يستخدم أبعادا متعددة ومجموعة أساليب فنية نوعية وكمية بهدف تحقيق تغطية شاملة فى برنامج اختبار التحمل ، حيث تمتد الاختبارات من تحليل الحساسية البسيط (المستند إلى تغيرات فى عامل خطر محدد) إلى تحليل السيناريو والذى يتضمن اختبارات بالغة التعقيد.
(١)٠,٢٢٣	٠,٤١٧	١,٧٥٠	٢٢- فحص عمليات تحديد وتوثيق كل من : السياسات والإجراءات الحاكمة لبرنامج اختبارات التحمل ، وتشغيل برنامج الاختبار من حيث نوع الاختبار والغرض من كل عنصر فى البرنامج ومدى تكرار الاختبار وتفصيل منهجيات الاختبار والسيناريوهات والافتراضات الأساسية ، والإجراءات المصححة استنادا إلى غرض ونوع ونتيجة اختبار التحمل بما فى ذلك جدوى الإجراءات التصحيحية.
(٧)٠,٢٥٨	٠,٢١٢	٣,٠٩٩	٢٣- مدى وجود بنية تحتية للبنك مناسبة وقوية ومرنة بما فيه الكفاية لاستيعاب وربما لتغيير اختبارات التحمل أو الافتراضات التى تقوم عليها برامج الاختبار ، مع مراعاة التغيرات فى طبيعة أنشطة البنك والأوضاع الخارجية.
(١١)٠,١٨٦	٠,٥٥٤	١,١٨٢	٢٤- مدى المحافظة على اختبارات التحمل وتحديثها بشكل دورى وتقييم فعالية ومثانة اختبارات التحمل نوعيا وكميا.

بالإضافة إلى أن نتائج اختبار Discriminant Analysis الموضحة بجدول رقم (٥) تشير إلى عدم وجود اختلاف متميز ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن مجالات فحص المراجعة الداخلية لمدى استخدام اختبارات التحمل وإدماجها في حوكمة المخاطر حيث إن $P\text{-Value} = 0.497$ وقيمة Chi-Square المحسوبة تعادل ١٠,٣٨٠ بدرجات حرية ١١ وهى أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ١٩,٦٨٠ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، وبلغ معامل الارتباط الأساسي ٠,٢٩٠، وهو ارتباط ضعيف وبدل على عدم وجود اختلاف متميز بين عينات الدراسة ، وكذلك بلغ معامل Wilks' Lambda ما قيمته ٠,٩١٦ وبدل على عدم وجود اختلاف متميز بين العينات.

وبناءً على ما تقدم ، يتم قبول الفرض الثانى للبحث والذي يقضى بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن مجالات فحص المراجعة الداخلية لمدى استخدام اختبارات التحمل وإدماجها في حوكمة المخاطر. وتتفق هذه النتائج مع مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط والتي وردت بمقررات بازل ٣ ، وتؤكد النتائج على إدراك عينات الدراسة لما صدر عن لجنة بازل في هذا الشأن .

٣/٢/٦ نتائج اختبار الفرض الثالث بشأن فحص منهج اختبارات التحمل:

يقضى الفرض الثالث للبحث بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن فحص المراجعة الداخلية لمنهج اختبارات التحمل والسيناريوهات المفترضة. وتشير أهم نتائج التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة هذا الفرض والموضحة بالجدول التالي رقم (٧) إلى أن نتائج اختبار Kruskal – Wallis توضح عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية عينات الدراسة لجميع المتغيرات المتعلقة بمجالات فحص المراجعة الداخلية لمنهج اختبارات التحمل والسيناريوهات المفترضة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ (حيث إن $P\text{-Value}$ أكبر من مستوى المعنوية ، وقيمة Chi-Square المحسوبة بدرجات حرية ٢ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ عند مستوى معنوية ٠,٠٥) ، فيما عدا المتغيرات X26,X28,X30,X31 حيث إن $P\text{-Value}$ أقل من مستوى المعنوية وقيمة Chi-Square المحسوبة بدرجات حرية ٢ أكبر من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ عند مستوى معنوية ٠,٠٥). علماً بأن نتائج المتغيرين X28,X30 عند مستوى معنوية ٠,٠١ تؤكد عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية). وهذه النتائج تتوافق مع نتائج اختبار Discriminant Analysis والموضحة من خلال معامل الارتباط الأساسي.

كما تشير نتائج اختبار Kruskal – Wallis الموضحة بجدول رقم (٤) على المستوى الإجمالي للمتغيرات X25-X39 إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية عينات الدراسة ، حيث إن $P\text{-Value} = 0.291$ وقيمة Chi-Square المحسوبة ٢,٤٧٠ بدرجات حرية ٢ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار Kruskal – Wallis وتحليل التمايز لمتغيرات فحص منهج اختبار التحمل

معامل الارتباط الأساسي (Canonical correlation)	اختبار Kruskal – Wallis		فحص منهج اختبار تحمل الضغوط والسيناريوهات المقترضة
	P-value	Chi- square	
(١)٠,٢٩٧	٠,١٣٤	٤,٠٢٥	٢٥- فهم طبيعة وحجم وتعقيد الأنشطة الأساسية للبنك والبيئة الخارجية التي يعمل بها.
(٢)٠,٤٥٣	٠,٠٠٢	١٢,١٦١	٢٦- ان أنشطة اختبارات التحمل تغطي مجموعة كاملة من المخاطر ومجالات العمل التجاري لتقديم صورة كاملة عن المخاطر على مستوى البنك.
(٣)٠,١١٧	٠,٨٠٤	٠,٤٣٦	٢٧- ان مصادر البيانات المستخدمة لإدارة اختبار التحمل تتصف بالدقة والاتساق والتوقيت والاكتمال والموثوقية.
(٤)٠,٤٠٣	٠,٠١٩	٧,٩٣٢	٢٨- مدى استخدام اختبارات التحمل لتحديد ومراقبة وضعية تركيزات المخاطر من خلال سيناريوهات شاملة تغطي الأصول داخل الميزانية وخارجها وكذلك المخاطر المحتملة وغير المحتملة.
(٥)٠,٣١٩	٠,٠٥٧	٥,٧٣٥	٢٩- تقييم أثر اختبارات التحمل على أساس مقياس واحد أو أكثر ، والمقاييس النموذجية المستخدمة تشمل : قيم الأصول ، الأرباح والخسائر الرأسمالية ، الأرباح والخسائر الاقتصادية ، رأس المال التنظيمي أو الأصول المرجحة بالخطر ، متطلبات رأس المال الاقتصادي ، والسيولة وفجوات التمويل.
(٦)٠,٣٣١	٠,٠٥٠	٥,٩٩٦	٣٠- ان برامج اختبارات التحمل تشمل مجموعة من السيناريوهات ، بما فيها سيناريوهات تطلعية تهدف إلى الأخذ في الاعتبار التفاعلات على مستوى المنظومة وأثر ردود الفعل.
(٧)٠,٥٠٣	٠,٠٠٨	٩,٧٧٨	٣١- ان اختبار التحمل يشمل أفاق زمنية مختلفة تبعا لخصائص مخاطر التعرضات قيد التحليل ، وما إذا كان الاختبار موجه للاستخدام التكتيكي أو الاستراتيجي.
(٨)٠,٢٨١	٠,٣٢٢	٢,٢٦٣	٣٢- ان اختبارات التحمل تضم مجموعة من الأحداث الشديدة أو القاسية ، بما فيها الأحداث القادرة على إحداث أكبر قدر من الضرر سواء من خلال حجم الخسائر أو فقدان السمعة.
(٩)٠,٢٢٦	٠,٢٤٠	٢,٨٥١	٣٣- ان برنامج اختبار التحمل يحدد السيناريوهات المتطرفة التي تهدد بقاء البنك (اختبارات التحمل العكسية) وبالتالي كشف المخاطر الخفية والتفاعلات بين المخاطر.
(١٠)٠,٢٣٢	٠,٢١٧	٣,٠٥٩	٣٤- ان البنك يقوم بتعزيز ممارساته لاختبار التحمل من خلال النظر في العلاقات المتبادلة الهامة بين العوامل المتنوعة وتشمل : صدمات الأسعار لفئات أصول محددة ، جفاف سيولة الأصول المقابلة ، إمكانية حدوث خسائر كبيرة تضر بالقوة المالية للبنك، نمو احتياجات السيولة كنتيجة للالتزامات السيولة، وتداول إمكانية دخول أسواق تمويل مضمونة أو غير مضمونة.
(١١)٠,٢٥٦	٠,٢٦٥	٢,٦٥٩	٣٥- إجراء البنك لاختبارات التحمل لغرض محدد في ظل ظروف معينة مثل حالة التدهور السريع في الأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية.
(١٢)٠,٠٤٢	٠,٩٣١	٠,١٤٤	٣٦- مدى تحديد وتوثيق كل من الاستراتيجيات المعدة مسبقا بشأن إجراءات المعالجة التي سيتم اتخاذها بناءً على نتائج الاختبارات ، والإجراءات العلاجية المتخذة بالفعل ومدى ملاءمة تطبيقها.
(١٣)٠,١١٣	٠,٨٣٨	٠,٣٥٣	٣٧- مدى الوقوف على طبيعة الصدمات المؤثرة في تحديد عوامل الخطر بنموذج اختبار التحمل والسيناريوهات المحتملة ، وأنه تمت عملية الحصر الكامل بسيناريوهات الاختبار لكل أوجه التغير في عوامل الخطر ذات الصلة والتناجمة عن الصدمات.
(١٤)٠,١٨١	٠,٥٧٥	١,١٠٦	٣٨- فحص الأحداث والأزمات (المحلية أو الخارجية) التي حدثت في الماضي ، والتحقق من إدخالها بسيناريوهات اختبار التحمل.
(١٥)٠,١٥٦	٠,٥٢٦	١,٢٨٤	٣٩- فحص مدى ملاءمة السيناريوهات المستخدمة (تاريخية، اصطفاغية ، عكسية ، تحليل الحساسية ، تحليل السيناريو ، عالمية أو عامة) لخصائص المخاطر التي يواجهها البنك.

بالإضافة إلى أن نتائج اختبار Discriminant Analysis الموضحة بجدول رقم (٥) على المستوى الإجمالي للمتغيرات X25-X39 تشير إلى عدم وجود اختلاف متميز ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن مجالات فحص المراجعة الداخلية لمنهج اختبارات التحمل والسيناريوهات المفترضة حيث إن P-Value = 0.201 ، كما إن قيمة Chi-Square المحسوبة تعادل ١٨,١٢٩ بدرجات حرية ١٤ وهي أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٢٣,٦٨٠ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، وبلغ معامل الارتباط الأساسي ٠,٣٧٩ وهو ارتباط ضعيف مما يدل على عدم وجود اختلاف متميز بين عينات الدراسة ، وكذلك بلغ معامل Wilks' Lambda ما قيمته ٠,٨٥٦ ويدل على عدم وجود اختلاف متميز بين العينات الثلاث.

وبناءً على ما تقدم ، يتم قبول الفرض الثالث للبحث والذي يقضى بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن فحص المراجعة الداخلية لمنهج اختبارات التحمل والسيناريوهات المفترضة . وتتفق هذه النتائج مع مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط والتي وردت بمقررات بازل ٣ ، وتؤكد النتائج على إدراك عينات الدراسة لما صدر عن لجنة بازل في هذا الشأن .

٤/٢/٦ نتائج اختبار الفرض الرابع بشأن فحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل:

يقضى الفرض الرابع للبحث بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن قيام المراجعة الداخلية بفحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر . وتشير أهم نتائج التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة هذا الفرض بالجدول التالي رقم (٨) إلى أن نتائج اختبار Kruskal - Wallis توضح عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية عينات الدراسة لجميع المتغيرات المتعلقة بفحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر عند مستوى معنوية ٠,٠١ حيث إن P-Value أكبر من مستوى المعنوية وقيمة Chi-Square المحسوبة بدرجات حرية ٢ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٩,٢١ ، ولا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ لجميع المتغيرات عدا المتغير X41 حيث إن P-Value = 0.039 وقيمة Chi-Square المحسوبة بدرجات حرية ٢ أكبر من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ . وهذه النتائج تتوافق مع نتائج اختبار Discriminant Analysis والموضحة من خلال معامل الارتباط الأساسي.

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار Kruskal - Wallis وتحليل التمايز لمتغيرات فحص نتائج اختبارات التحمل

معامل الارتباط الأساسي (Canonical correlation)	اختبار Kruskal - Wallis		فحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر
	P-value	Chi-square	
(٢)٠,٤٩٠	٠,٢٢٣	٣,٠٠١	٤٠- قدرة اختبار التحمل على تطوير أساليب لتخفيف المخاطر مثل التحوط والمعاضدة واستخدام الضمانات ووضع خطط الطوارئ عبر مجموعة من الظروف الضاغطة.
(١)٠,٦٢٤	٠,٠٣٩	٦,٤٧٢	٤١- إن يغطي برنامج اختبار التحمل صراحةً المنتجات المعقدة والمعدلة مثل تعرضات التوريق ، واختبار التحمل للأصول المورقة يجب أن يراعى الأصول الأساسية وتعرضاتها لعوامل السوق النظامية والاتفاقيات التعاقدية ذات الصلة وأثر الرافعة المالية.
(١)٠,٤٣١	٠,٤٤٦	١,٦١٢	٤٢- إن يغطي برنامج اختبار التحمل مخاطر تحويل الأصول المالية المرتبطة بأنشطة التوريق والسندات الضامنة ، ومخاطر المحافظ.
(١)٠,٥٤٦	٠,٦٦٥	٠,٨١٦	٤٣- مدى تعزيز مناهج اختبار التحمل لالتقاط تأثير مخاطر السمعة ، ودمج المخاطر الناجمة عن عوامل خارج الميزانية.
(٥)٠,٣٧٠	٠,٧٥٩	١,٥٥١	٤٤- مدى تعزيز منهج اختبار التحمل للأطراف المقابلة عالية الاستدانة وتشمل؛ صناديق التحوط ، الضامنين الماليين ، البنوك الاستثمارية ، والأطراف المقابلة في المشتقات التي يمكن أن تكون معرضة بشكل خاص إلى أنواع أصول محددة وحركات السوق.

كما تشير نتائج اختبار Kruskal - Wallis الموضحة بجدول رقم (٤) على المستوى الإجمالي للمتغيرات X40-X44 إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية عينات الدراسة ، حيث إن P-Value = 0.722 وهي أكبر من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ ، كما أن قيمة Chi-Square المحسوبة ٠,٦٥١ بدرجات حرية ٢ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ عند نفس المستوى.

بالإضافة إلى أن نتائج اختبار Discriminant Analysis الموضحة بجدول رقم (٥) على المستوى الإجمالي للمتغيرات X40-X44 تشير إلى عدم وجود اختلاف متميز ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن قيام المراجعة الداخلية بفحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر حيث إن P-Value = 0.811 ، كما أن قيمة Chi-Square المحسوبة تعادل ١,٥٨٩ بدرجات حرية ٤ وهي أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٩,٤٩٠ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، وبلغ معامل الارتباط الأساسى ٠,١١٤ وهو ارتباط ضعيف مما يدل على عدم وجود اختلاف متميز بين عينات الدراسة ، وكذلك بلغ معامل Wilks' Lambda ما قيمته ٠,٩٨٧ ويدل على عدم وجود اختلاف متميز بين العينات الثلاث.

وبناءً على ما تقدم ، يتم قبول الفرض الرابع للبحث والذي يقضى بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن قيام المراجعة الداخلية بفحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر . وتتفق هذه النتائج مع مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط والتي وردت بمقررات بازل ٣ ، وتؤكد النتائج على إدراك عينات الدراسة لما صدر عن لجنة بازل فى هذا الشأن .

٥/٢/٦ نتائج اختبار الفرض الخامس بشأن علاقة المراجعة الداخلية بالمشرفين:

يقضى الفرض الخامس للبحث بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن العلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية . وتشير أهم نتائج التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة هذا الفرض والموضحة بالجدول التالى رقم (٩) إلى أن نتائج اختبار Kruskal - Wallis تشير إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة لجميع المتغيرات المتعلقة بالعلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ (حيث إن P-Value أكبر من مستوى المعنوية ، وقيمة Chi-Square المحسوبة بدرجات حرية ٢ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩) ، فيما عدا المتغيرين X50,X51 حيث إن P-Value أقل من مستوى المعنوية وقيمة Chi-Square المحسوبة بدرجات حرية ٢ أكبر من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ . وهذه النتائج تتوافق مع نتائج اختبار Discriminant Analysis والموضحة من خلال معامل الارتباط الأساسى.

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار Kruskal - Wallis وتحليل التمايز لمتغيرات علاقة المراجعة الداخلية بالمشرفين

معامل الارتباط الأساسي (Canonical correlation)	اختبار Kruskal - Wallis		العلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية
	P-value	Chi-square	
(١)٠,٣٥٥	٠,١٣٦	٣,٩٩٤	٤٥- يجب على المشرفين أن يكونوا على اتصال منتظم مع المراجعين الداخليين بالبنك لكي يتم مناقشة مجالات الخطر التي تم تحديدها بواسطة الطرفين ، وفهم مقاييس تخفيف المخاطر المستخدمة بواسطة البنك ، ومتابعة مدى استجابة البنك لنقاط الضعف المحددة.
(٢)٠,٣٢٠	٠,٢٤٥	٢,٨١٤	٤٦- ينبغي على السلطات الإشرافية أن تتلقى دوريا أو بناءً على طلبها تقارير بأهم نتائج وتوصيات المراجعة الداخلية ، وكذلك الإجراءات التصحيحية المتخذة أو التي ستتخذ استجابة لنقاط الضعف التي تم تحديدها.
(٣)٠,٣٣٦	٠,٤٨٧	١,٤٤٠	٤٧- ينبغي للسلطات الإشرافية عقد اجتماعات دورية مع المراجعين الداخليين للبنك لمناقشة نتائجها وتوصياتها ، ويجب أن تكون وتيرة هذه الاجتماعات والاتصالات الأخرى بين الطرفين متناسبة مع حجم البنك وطبيعة ومخاطر عملياته وتعقيد تنظيمه.
(٤)٠,٤٢٠	٠,١٥٥	٣,٧٢٦	٤٨- يجب على المشرفين الحصول على فهم للظروف التي أدت إلى الاختلاف أو الانحراف عن خطة المراجعة الداخلية ، ومناقشة خطة المراجعة للسنة المقبلة لمعرفة ما إذا كانت أكثر حساسية وتغطي المناطق المعرضة للخطر بشكل مناسب.
(٥)٠,٣٣٧	٠,٣٣٠	٢,٢١٧	٤٩- ينبغي للمشرفين والمراجعين الداخليين مناقشة قدرة وظيفة المراجعة الداخلية على مراجعة وفئات إدارة المخاطر الرئيسية وكفاية رأس المال والسيولة.
(٦)٠,٧١٠	٠,٠٠٣	١١,٤١١	٥٠- قدرة المراجعة الداخلية على أن توفر للمشرفين معلومات عن مدى كفاية الرقابة والإشراف على العمليات والمخاطر في الأنشطة التجارية مثل : تطبيق وفعالية إجراءات إدارة المخاطر وملهج تقييم المخاطر (والمطبق على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وغيرها من المخاطر ذات الصلة بالتركيز الثانية المتعلقة بكفاية رأس المال) وخطط الطوارئ.
(٧)٠,٦٣٧	٠,٠٠٢	١٢,١١٤	٥١- ينبغي للمراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية الاهتمام بالتغيرات التي تطرأ على إستراتيجية البنك ونماذج الأعمال (الأهداف والقرارات الإستراتيجية ، وجوده وجوهر الإدارة والحوكمة وهيكل العمليات) لتأثيرها على الرقابة الداخلية للبنك وإدارة المخاطر والحوكمة.

كما تشير نتائج اختبار Kruskal - Wallis الموضحة بجدول رقم (٤) على المستوى الإجمالي للمتغيرات X45-X51 إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية عينات الدراسة ، حيث إن P-Value = 0.393 وهي أكبر من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ ، كما أن قيمة Chi-Square المحسوبة ١,٨٧٠ بدرجات حرية ٢ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٥,٩٩ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

وعلى الرغم من أن نتائج اختبار Discriminant Analysis الموضحة بجدول رقم (٥) على المستوى الإجمالي للمتغيرات X45-X51 تشير إلى وجود اختلاف متمايز ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة (حيث إن P-Value = 0.010 ، كما أن قيمة Chi-Square المحسوبة تعادل ١٦,٩٣٤ بدرجات حرية ٦ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ١٢,٥٩٠ عند مستوى معنوية ٠,٠٥) إلا أن معامل الارتباط الأساسي ٠,٣٦١ وهو ارتباط ضعيف ، ومعامل Wilks' Lambda بلغ ٠,٨٦٩ .

وبناءً على نتائج اختبار Kruskal – Wallis ، يتم قبول الفرض الخامس للبحث والذي يقضى بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة بشأن العلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية . وتتفق هذه النتائج أيضا مع ما أكدته لجنة بازل للرقابة المصرفية عند تناولها للعلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية من خلال عرضها لمبادئ وظيفة المراجعة الداخلية بالبنوك (BCBS, June 2012) .

وبناءً على ما قدمته هذه الدراسة بجانبها النظرى والميدانى بشأن تفعيل دور المراجعة الداخلية فى مجال اختبارات تحمل الضغوط فى إطار مقررات بازل ٣ ، واهتمام اللجان والمنظمات المهنية بالدور التأكيدى والاستشارى للمراجعة الداخلية فى البنوك فى مجال إدارة المخاطر المصرفية واختبارات تحمل الضغوط ، يعرض الباحث أهم نتائج وتوصيات البحث والدراسات المستقبلية المقترحة ، وذلك على النحو التالى .

سابعاً: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج المرتبطة بالدراسة الميدانية واختبارات الفروض وعدد من التوصيات والدراسات المستقبلية يوجزها الباحث على النحو التالى :

١/٧ نتائج البحث:

يمكن للباحث عرض أهم النتائج المرتبطة بالدراسة الميدانية واختبار فروض البحث على النحو التالى :

١- اتساع نطاق أنشطة المراجعة الداخلية فى مجال إدارة المخاطر ليشمل فحص وتقييم كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر والحوكمة للبنك بالكامل فى سياق المخاطر الحالية والمحتملة ، وإعداد خطة سنوية للمراجعة الداخلية تستند على تقييم المخاطر النشطة بمشاركة الإدارة العليا ومجلس الإدارة ، ومراجعة المهام الرئيسة لإدارة المخاطر وكفاية رأس المال التنظيمى ومراقبة السيولة ، وفحص تنظيم وتفويض المهام لوظيفة إدارة المخاطر التى تتضمن بصفة أساسية مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة . بالإضافة إلى فحص عمليات إدارة المخاطر فيما يتعلق باختبارات تحمل الضغوط لمستويات رأس المال ، مع الأخذ فى الاعتبار وتيرة هذه الممارسات ، والغرض منها ، ومعقولية السيناريوهات والافتراضات الأساسية المستعملة ، والموثوقية فى العمليات المستخدمة.

٢- قيام إدارة المراجعة الداخلية بفحص مدى استخدام اختبارات تحمل الضغوط وإدماجها فى حوكمة المخاطر ، وذلك من خلال ما يلى :

أ- التحقق من مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا فى تصميم اختبارات التحمل ، وأن الاختبارات تغطى مجموعة واسعة من وجهات نظر جميع الهيئات الإدارية فى البنك ، ويتم الاستفادة من وجهة نظر المستثمرين (رؤى السوق) فى تصميم اختبارات التحمل على أساس معايير تنظيمية ومحاسبية . والتحقق من وجود بنية تحتية مناسبة وقوية ومرنة بما فيه الكفاية للاستجابة للتغيرات فى طبيعة أنشطة البنك والأوضاع الخارجية.

ب- التحقق من أن البنك يستخدم أبعادا متعددة ومجموعة أساليب فنية نوعية وكمية بهدف تحقيق تغطية شاملة فى برنامج اختبار التحمل ، حيث تمتد الاختبارات من تحليل الحساسية البسيط (المستند إلى تغيرات فى عامل خطر محدد) إلى تحليل السيناريو والذى يتضمن اختبارات بالغة التعقيد ، والوقوف على مدى المحافظة على اختبارات التحمل وتحديثها بشكل دورى وتقييم فعالية ومثانة اختبارات التحمل نوعيا وكميا.

٣- تتولى إدارة المراجعة الداخلية فحص منهج اختبار تحمل الضغوط واختيار السيناريو من عدة جوانب من بينها ما يلي:

أ- فهم طبيعة وحجم وتعقيد الأنشطة الأساسية للبنك والبيئة الخارجية التي يعمل بها ، والتأكد من أن البنك يقوم بتعزيز ممارساته لاختبار التحمل من خلال النظر في العلاقات المتبادلة الهامة بين العوامل المتنوعة وتشمل ؛ صدمات الأسعار لفئات أصول محددة ، جفاف سيولة الأصول المقابلة ، إمكانية حدوث خسائر كبيرة تضر بالقوة المالية للبنك ، نمو احتياجات السيولة كنتيجة للالتزامات السيولة ، وتساؤل إمكانية دخول أسواق تمويل مضمونة أو غير مضمونة.

ب- تحديد طبيعة الصدمات المؤثرة في تحديد عوامل الخطر بنموذج اختبار التحمل والسيناريوهات المحتملة ، وأنه تمت عملية الحصر الكامل بسيناريوهات الاختبار لكل أوجه التغيير في عوامل الخطر ذات الصلة والناجمة عن الصدمات . وفحص الأحداث والأزمات المحلية أو الخارجية التي حدثت في الماضي ، والتحقق من إدخالها بسيناريوهات اختبار التحمل ، وفحص مدى ملاءمة السيناريوهات المستخدمة (كتحليل الحساسية وتحليل السيناريو) لخصائص المخاطر التي يواجهها البنك.

٤- تتضمن أعمال الفحص والمتابعة لنتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر تحديد مدى قدرة الاختبارات على تطوير أساليب لتخفيف المخاطر مثل التحوط والمعوضة واستخدام الضمانات ، ووضع خطط الطوارئ عبر مجموعة من الظروف الضاغطة وما تتضمنه من سياسات وإجراءات التصعيد التي يتم إتباعها ومدى تحديثها بصفة دورية للتأكد من فعاليتها ، وأن برنامج الاختبار يغطي مخاطر تحويل الأصول المالية المرتبطة بأنشطة التوريق والسندات الضامنة ، ومخاطر المحافظ .

٥- تعاطم دور المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر واختبارات تحمل الضغوط ، حيث تناولت لجنة بازل للرقابة المصرفية أهمية العلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية (البنوك المركزية) من عدة جوانب أبرزها ما يلي:

أ- يجب على السلطات الإشرافية أن تكون على اتصال منتظم مع المراجعين الداخليين بالبنك لكي يتم مناقشة مجالات الخطر التي تم تحديدها بواسطة الطرفين ، وفهم مقاييس تخفيف المخاطر المستخدمة بواسطة البنك ، ومتابعة مدى استجابة البنك لنقاط الضعف المحددة . كما ينبغي على السلطات الإشرافية أن تتلقى دوريا أو بناء على طلبها تقارير بأهم نتائج وتوصيات المراجعة الداخلية في هذا الشأن ، وكذلك الإجراءات التصحيحية المتخذة أو التي ستتخذ استجابة لنقاط الضعف التي تم تحديدها .

ب- ينبغي للسلطات الإشرافية عقد اجتماعات دورية مع المراجعين الداخليين للبنك لمناقشة نتائجها وتوصياتها ، ويجب أن تكون وثيرة هذه الاجتماعات والاتصالات الأخرى بين الطرفين متناسبة مع حجم البنك وطبيعة ومخاطر عملياته وتعقيد تنظيمه . كما يجب على السلطات الإشرافية الحصول على فهم للظروف التي أدت إلى الاختلاف أو الانحراف عن خطة المراجعة الداخلية ، ومناقشة خطة المراجعة للسنة المقبلة لمعرفة ما إذا كانت أكثر حساسية وتغطي المناطق المعرضة للخطر بشكل مناسب . بالإضافة إلى ضرورة مناقشة الطرفين لقدرة وظيفة المراجعة الداخلية على مراجعة وظائف إدارة المخاطر الرئيسة وكفاية رأس المال والسيولة .

٦- إدراك المسؤولين بإدارات المراجعة الداخلية والمخاطر والالتزام فى البنوك بأهمية وظيفة المراجعة الداخلية فى مجال إدارة المخاطر واختبارات تحمل الضغوط ، ودور المراجعة الداخلية فى فحص ومراجعة مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات التحمل ، ومجالات التعاون بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية بشأن إدارة المخاطر واختبارات التحمل ، وذلك فى إطار ما ورد عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

٢/٧ توصيات البحث:

بناءً على ما ورد بنتائج البحث ، ونظراً لأهمية القطاع المصرفى فى مصر والتزام البنك المركزى المصرى بمقررات بازل ٣ ، فإنه تبدو أهمية التعاون بين المنظمات المحلية والدولية كلجنة بازل للرقابة المصرفية ومعهد المراجعين الداخليين الدولى والمعهد المصرفى المصرى والبنك المركزى المصرى لإصدار معيار مرتبط بدور وظيفة المراجعة الداخلية بالبنوك فى مجال إدارة المخاطر المصرفية واختبارات تحمل الضغوط . ويتناول معيار المراجعة الداخلى المقترح إصداره توفير إرشادات للمراجعين الداخليين فيما يتعلق بمهام المراجعة الداخلية بالبنوك ، والتي تتضمن تقديم تأكيدات بشأن عمليات إدارة المخاطر ، وتقييم معالجة إدارة المخاطر والتقرير عن المخاطر الرئيسة ، ومراجعة مدى استخدام اختبارات التحمل وإدماجها فى حوكمة المخاطر وتحديد مدى ملاءمة مؤشرات الإنذار المبكر ، وفحص منهج اختبارات التحمل والسيناريوهات المفترضة وما تتضمنه من صدمات وعوامل الخطر ، وفحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر ومدى ملاءمة خطط الطوارئ على مستوى جميع أنواع المخاطر المصرفية وخاصة مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق والسيولة.

بالإضافة إلى ضرورة تفعيل البنك المركزى المصرى لعلاقته بإدارة المراجعة الداخلية بالبنوك فى إطار ما ورد عن لجنة بازل للرقابة المصرفية من مبادئ متصلة بالعلاقة بين السلطة الإشرافية ووظيفة المراجعة الداخلية بشأن إدارة المخاطر ، والتقييم الدورى بواسطة السلطة الإشرافية لوظيفة المراجعة الداخلية من زوايا: المكانة والسلطة داخل البنك والعمل وفقاً لمبادئ سليمة.

٣/٧ الدراسات المستقبلية:

بناءً على ما ورد بنتائج وتوصيات البحث ، يرى الباحث أهمية الاستمرار فى إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية فى مجال المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط ، ومن بين الدراسات التى يقترحها الباحث ما يلى:

١- مراجعة النظرير للتحقق من التزام المراجعين الداخليين بالعمل فى إطار ما حددته لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بشأن مبادئ وظيفة المراجعة الداخلية ، ومعرفة التحديات التى تواجه المراجعين فى ممارساتهم لمهام مراجعة اختبارات تحمل الضغوط.

٢- المراجعة الداخلية لاختبارات التحمل فى البنوك الإسلامية ، نظراً لتعرضها لأنواع من المخاطر الإضافية والتى تتلاءم مع طبيعة نشاطها ، مثل المخاطر المرتبطة بعمليات التمويل بالمراجحة والتمويل بالسلم وتمويل الاستصناع والمشاركة والمضاربة والإجارة.

٣- دراسة تحليلية ميدانية عن علاقة المراجعة الداخلية بكل من السلطات الإشرافية وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام ولجنة المراجعة الوقوف على مدى التعاون والتكامل بينهم وتحديد مدى فعالية وظيفة المراجعة الداخلية فى البنوك فى مجال إدارة المخاطر واختبارات التحمل.

هوامش البحث

(١) لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision-BCBS) هى لجنة من الجهات الرقابية المصرفية التى تم تأسيسها من قبل محافظى البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر فى عام ١٩٧٥. وهى مكونة من كبار ممثلى السلطات الرقابية المصرفية والبنوك المركزية من بلجيكا ، كندا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، لوكسمبورج ، هولندا ، أسبانيا ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة . وتجتمع اللجنة عادة فى بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا (BCBS, 2006).

(٢) صدرت مقررات بازل ٣ عام ٢٠١٠ وتعد جزءا من جهد مستمر للجنة بازل للرقابة المصرفية وتعتمد على وثيقة الاتفاقية الدولية لقياس رأس المال ومعايير رأس المال (مقررات بازل ٢) والتى أقرت عام ٢٠٠٤. وتعرف بازل ٣ بأنها مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية التى وضعتها لجنة بازل بهدف تحسين قدرة القطاع المصرفى على استيعاب الصدمات الناتجة عن الأزمات المالية والاقتصادية وتحسين إدارة البنوك وإدارة المخاطر، وتعزيز الجودة والامتثال والشفافية فى عملية التقييم الداخلى لكفاية رأس المال بالبنوك ، ويتم تطبيقها فى البنوك تدريجيا من بداية يناير ٢٠١٣ إلى أن يتم تطبيقها بشكل كامل فى يناير ٢٠١٩ (BCBS, December 2010).

(٣) أصبح لزاما على البنوك المسجلة لدى البنك المركزى القيام بإجراء اختبارات التحمل على المحافظ المختلفة لديها وفقا للمخاطر المحيطة بها ، على أن تنتهى البنوك الخاصة المصرية من اختبارات التحمل فى نهاية عام ٢٠١٢ والبنوك العامة المصرية فى يونيو ٢٠١٣ ، وذلك من خلال خطة معدة مسبقا بواسطة البنك المركزى لتطبيق مقررات بازل ٣ (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٣).

(٤) تمثل عملية التقييم الداخلى لكفاية رأس المال (ICAAP) مجموعة السياسات والإجراءات التى يضعها البنك فى إطار إدارة ومراقبة المخاطر المصرفية من أجل تقييم كفاية رأس المال فى مواجهة المخاطر الكلية التى يتعرض لها البنك ، وتحقق عملية التقييم من خلال إجراء اختبارات تحمل الضغوط بصفة دورية لكافة أنواع المخاطر (معهد الدراسات المصرفية ، ٢٠١٠).

(٥) أنظر على سبيل المثال:

عبدالفتاح (٢٠٠٨)، سعد الدين (٢٠٠٩)، (Sharma (2004), Griffiths (2006), Roy (2008), Danescu (2010).

(٦) الخطر حدث يمكن لوقوعه أن يؤثر على تحقيق المنشأة لأهدافها ، والحدث يمكن أن يكون سلبيا أو إيجابيا، فرصة أو تهديدا ، ويقاس الخطر بتأثيره واحتمال وقوعه ، وإدارة المخاطر ليست غاية فى حد ذاتها بل هى وسيلة لتحقيق أهداف المنشأة (الأمم المتحدة ، ٢٠١٢ ، ص ١٢). وعرفت لجنة COSO(2004) إدارة المخاطر فى المنشأة - لتعكس بعض المفاهيم الأساسية - بأنها عملية منظمة ومستمرة وتطبق الاستراتيجيات الموضوعية بواسطة كل المستويات الإدارية بالمنشأة ، وتكوين رؤية عن مخاطر محفظة الأوراق المالية (Portfolio view of risk) على مستوى المنشأة ، ومصممة لتحديد الأحداث المحتملة التى - فى حال حدوثها- تؤثر على المنشأة وإدارة المخاطر فى حدود الرغبة فى المخاطرة (Risk appetite ، القدرة على

توفير تأكيدات معقولة للإدارة العليا ومجلس الإدارة ، وتهيئ العمل الفعال (Geared) لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية وإعداد التقارير والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها) فى واحدة أو أكثر بشكل مستقل لفئات أو أنواع متداخلة (Overlapping Categories). ولقد تم وضع إطار متكامل لإدارة المخاطر يتكون من ثمانية عناصر أساسية مترابطة وتتكامل مع العملية الإدارية ، وهذه العناصر تشمل : البيئة الداخلية ، وضع الأهداف ، تحديد الحدث ، تقييم المخاطر ، الاستجابة للمخاطر (Risk response) ، أنشطة الرقابة ، المعلومات والاتصالات ، والمتابعة (COSO,2004).

(٧) تعرف مخاطر تركيز السيولة بأنها مخاطر التركيز الناشئة عن اعتماد البنك على عدد قليل ومحدود من مصادر التمويل للحصول على السيولة اللازمة ، على سبيل المثال ، عدد محدود من المودعين ، أو تركيز توظيفات البنك فى أدوات مالية يصعب تسيلها بسهولة نتيجة انخفاض حجم الطلب عليها ، أو وجود ركود عام فى السوق (البنك المركزى المصرى ، ٢٠١٢ ، ص ٦).

(٨) تتكون مقررات بازل ٢ من دعائم ثلاثة وهى متطلبات الحد الأدنى (من رأس المال) ، وعملية المراجعة الرقابية أو الإشرافية ، وضوابط السوق (الشفافية والإفصاح) . وتعتمد عملية المراجعة الرقابية أو الإشرافية على المبادئ التالية (الكراسنة ، ٢٠١٠):

أ- ان يكون لدى البنوك إجراءات لتقييم مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر وكذلك وجود إستراتيجية للمحافظة على مستويات كافية من رأس المال.

ب- ان تقوم السلطات الإشرافية بتقييم ومراجعة الأسس الداخلية لدى البنك فيما يتعلق بتقييم مدى كفاية رأس المال والاستراتيجيات لديها ، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال.

ج- ان تحتفظ البنوك بنسب رأس مال تزيد عن الحد الأدنى المقرر وأن يكون لدى السلطات الإشرافية الحق فى الطلب من البنوك الاحتفاظ برأس مال أعلى من الحدود الدنيا.

د- يتعين على السلطات الإشرافية التدخل فى مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المقرر لمواجهة مخاطر البنك ، وأن تطلب من البنك اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية إذا لم يتم الاحتفاظ برأس مال كاف.

(٩) لمزيد من التفصيل عن مكونات نسبة تغطية السيولة راجع:

- البنك المركزى المصرى ، مخاطر السيولة (٢٠١١ ، ص ١٨ - ٢٠) .
BCBS (April 2010, P.32-33) -

(١٠) لمزيد من التفصيل عن مكونات نسبة صافى التمويل المستقر راجع:

- البنك المركزى المصرى ، مخاطر السيولة (٢٠١١ ، ص ٢١-٢٣) .
BCBS (April 2010, P.36) -

(١١) تهدف وظيفة الالتزام إلى إنشاء وترسيخ سياسات وأنظمة وأدوات رقابة فعالة ومتطورة وجديدة بالبنك لضمان التزام البنك فى كل الأوقات بقواعد العمل القائمة طبقاً للتشريعات والتعليمات الرقابية النافذة وذلك لمواجهة ومكافحة أية مخاطر تهدد باستخدام البنك لأغراض غير مشروعة أو مشبوهة، بالأخص مخاطر الجرائم المالية بما فى ذلك نشاط غسل الأموال ، الأمر الذى يتطلب أن يكون البنك على دراية كافية بمخاطر عدم الالتزام ، والتي تتمثل فى احتمال عدم التزام البنك بالقوانين أو القواعد الصادرة عن الجهات الرقابية ، التعرض لخسائر مالية أو ما قد يؤثر على سمعة البنك نتيجة عدم الالتزام بالقوانين السارية الواجب إتباعها وكذلك اللوائح والضوابط الصادرة عن الجهات الرقابية ، حيث أنه من المحتمل أن يعانى البنك بسبب فشله فى الالتزام بالقوانين والمعايير المفترض إتباعها (البنك الأهلى المصرى ، ٢٠١٢ ، ص ٣٢).

(١٢) استحدث البنك المركزي المصرى نظام إنذار مبكر بهدف تبنى معايير فعالة للتأكد على سلامة الجهاز المصرفى من خلال إجراء اختبارات التحمل والتي تساعد على تحديد مدى قابلية البنوك للتأثر بالأزمات الاقتصادية (البنك المركزى المصرى ، ٢٠١٣).

(١٣) شملت المتغيرات المحلية فى الولايات المتحدة الأمريكية المنصوص عليها فى سيناريوهات الاقتصاد الكلى للممارات المستقبلية والواردة بقانون Dodd-Frank ما يلى (BGFRS,2013) :

أ- مقاييس النشاط الاقتصادى والأسعار وتشمل ، معدل التغير السنوى فى نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، ومعدل التغير السنوى فى نمو الناتج المحلى الإجمالى الاسمى ، ومعدل البطالة بين السكان المدينين غير المقيدين بالنقابات وأعمارهم أكبر من أو يساوى ستة عشر عاما، ومعدل التغير السنوى فى نمو الدخل الشخصى الحقيقى ، ومعدل التغير السنوى فى نمو الدخل الشخصى الاسمى ، ومعدل التضخم بمؤشر أسعار المستهلك.

ب- مقاييس التطورات فى أسواق الأسهم والعقارات وتشمل ، مؤشر أسعار المنازل ، ومؤشر أسعار العقارات التجارية ، ومؤشر أسعار الأسهم ، ومؤشر سوق الأوراق المالية الأمريكية.

ج- مقاييس أسعار الفائدة وتشمل ، سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة ثلاثة أشهر ، والعائد على سندات الخزينة لمدة خمس سنوات ، والعائد على سندات الخزينة لمدة عشر سنوات ، والعائد على أمن الشركات لمدة عشرة أعوام ، والمعدل الأسمى (The prime rate) ، ومعدل الفائدة التقليدى المرتبط بمعدل الفائدة الثابت للرهن العقارى لمدة ثلاثين عاما.

(١٤) راجع: البنك المركزى المصرى ، مخاطر السيولة (٢٠١١ ، ص ٩ - ١٠).

(١٥) تمثل عينة الدراسة أهمية نسبية فى القطاع المصرفى المصرى حيث تستحوذ البنوك الستة على ٤٧,٢ % تقريبا من إجمالى الأصول التى تبلغ ١٣٦٠ مليار جنيه ، وتحقق ٣٨ % تقريبا من صافى الأرباح التى تبلغ ١٤ مليار جنيه على مستوى القطاع المصرفى لعام ٢٠١٢ (البنك المركزى المصرى ، ٢٠١٣) . وعند اختيار العينات روعى توافر الخبرة فى مفرداتها حيث تنوعت الدرجات الوظيفية (مدير- نائب مدير- رئيس وحدة - مراقب أول- مراقب - مصرفى) وبلغ متوسط سنوات الخبرة للمجموعات الثلاثة ١٥ و ١٢ و ١٣ سنة على التوالى.

مراجع البحث

أولا: المراجع العربية:

- ١- د. إبراهيم الكراسنة ، " أطر أساسية ومعاصرة فى الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر " ، أبو ظبى، صندوق النقد العربى، معهد السياسات الاقتصادية، مارس ٢٠١٠ .
- ٢- اتحاد المصارف العربية ، بازل ٣ ، إدارة البحوث ، ٢٠١٠ ، www.uabonline.org .
- ٣- الأمم المتحدة ، استعراض إدارة المخاطر المؤسسية فى منظومة الأمم المتحدة ، الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة ، روما ، ٣-٧ ديسمبر ٢٠١٢ ، www.fao.org
- ٤- البنك الأهلى المصرى ، " دليل الحوكمة : أسلوب ممارسات سلطات الإدارة الرشيدة " ، القاهرة ، مايو ٢٠١٢ .
- ٥- البنك المركزى المصرى ، الرقابة الداخلية فى البنوك ، قطاع الرقابة والإشراف ، ٢٠١١ ، www.cbe.org.eg/
- ٦- _____ ، مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل ٢ ، قطاع الرقابة والإشراف ، ٢٠١١ ، www.cbe.org.eg/
- ٧- _____ ، مخاطر أسعار العائد بالمحفظه لغير أغراض المتاجرة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل ٢ ، قطاع الرقابة والإشراف ، ٢٠١١ ، www.cbe.org.eg/
- ٨- _____ ، مخاطر السوق وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل ٢ ، قطاع الرقابة والإشراف ، ٢٠١١ ، www.cbe.org.eg/
- ٩- _____ ، مخاطر التركز وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل ٢ ، قطاع الرقابة والإشراف ، ٢٠١٢ ، www.cbe.org.eg/
- ١٠- _____ ، تقرير عن إنجازات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٣ وحتى ديسمبر ٢٠١٢ ، يناير ٢٠١٣ ، www.cbe.org.eg/
- ١١- المعهد المصرفى المصرى ، الإطار التنظيمى العالمى - بازل ٣ ، القاهرة ، الجزء الخامس ، ٢٠١١ .
- ١٢- د. إيمان محمد سعد الدين ، " تفعيل الدور الاستراتيجى للمراجع الداخلى للحد من مخاطر الائتمان المصرفى فى ظل الأزمة المالية العالمية - دراسة ميدانية فى البنوك التجارية " ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة (العدد الرابع والسبعون ، السنة الثامنة والأربعون ، الجزء الأول ، ٢٠٠٩) .
- ١٣- بنك الكويت الصناعى ، التقرير السنوى ٢٠١١ ، الكويت ، www.ibkuwt.com
- ١٤- ريتشارد جونسون ، دين وشرن ، التحليل الإحصائى للمتغيرات المتعددة من الوجهة التطبيقية (تعريب: د. عبدالمضى حامد عزام ؛ الرياض: دار المريخ للنشر ، ١٩٩٨) .
- ١٥- مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، المبادئ الإرشادية لاختبارات التحمل للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرنامج الاستثمار الجماعى الإسلامى) التى تقدم خدمات مالية إسلامية ، أكتوبر ٢٠١١ ، www.ifsb.org
- ١٦- د. محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح ، " إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية فى تفعيل إدارة المخاطر المصرفية " ، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس (العدد الثانى ، السنة الثانية عشر ، ديسمبر ٢٠٠٨) .
- ١٧- معهد الدراسات المصرفية ، اختبارات الضغوط ، الكويت ، نشرة إضاءات ، العدد الخامس ، ديسمبر ٢٠١٠ ، www.kids.edu.kw

١٨- أ. مها نظير محمود سعد، تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل ٢ و ٣ - دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية، القاهرة، المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٢.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Australian / New Zealand Standard (AS/NZS) , "Risk Management – Principles and guidelines", AS/NZS ISO 31000, 2009.
2. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), "Compliance and the compliance function in bank", Bank For International Settlements, April 2005.
3. _____, "Core Principles for Effective Banking Supervision", Bank For International Settlements, October 2006.
4. _____, "Principles for sound liquidity risk management and supervision", Bank For International Settlements, 2008.
5. _____, "Principles for Sound Stress Testing Practices and Supervision", Bank For International Settlements, May 2009.
6. _____, "International Framework for Liquidity Risk Measurement, Standards and Monitoring", Bank For International Settlements, April 2010.
7. _____, "Principles for Enhancing Corporate Governance", Bank For International Settlements, October 2010.
8. _____, "Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems", Bank For International Settlements, December 2010.
9. _____, "Peer Review of Supervisory Authorities' Implementation of Stress Testing Principles", Bank For International Settlements, April 2012.
10. _____, "The Internal Audit Function in Banks", Bank For International Settlements, June 2012.
11. Beardshaw, P., "Stress Testing: How To Get It Right", Accenture, 2011, available at www.accenture.com/
12. Board of Governors of the Federal Reserve System (BGFRS), "2014 Supervisory Scenarios for Annual Stress Tests Required under the Dodd-Frank Act Stress Testing Rules and the Capital Plan Rule", BGFRS, November 1, 2013 available at www.federalreserve.gov/
13. Breuer, T., Jandacka, M., Rheinberger, K. and Summer, M., "How to Find Plausible, severe, and useful Stress Scenarios", International Journal of Central Banking, Vol.5, No.3, September 2009.
14. Committee of European Banking Supervisors (CEBS), "CEBS Guidelines on Stress Testing (GL32), 26 August 2010.

15. Danescu, T., Oltean, A. and sandru, R., "Risk based internal audit : Perspectives offered to corporations and banks", *Annales universitatis Apulensis Series Oeconomica*, 12 (1)m 2010.
16. Deposit Insurance Corporation of Ontario (DICO), "Guidance note: Stress Testing – Class 2 Credit Unions", DICO, November 2013, available at www.dico.com/
17. Ellison, S.L., Barwick, V.J. and Farrant, T.J., "practical statistics for the analytical scientist" London: WK RSC Publishing, 2009.
18. Ernst & Young, " Stress testing: Challenge yourself before being challenged", Ernst & Young, 2009, available at www.ey.com/ch
19. Federal Reserve System (FRS), "Policy Statement on the scenario design framework for stress testing", FRS, November 2013.
20. Griffiths, D.M., "Risk based internal audit–Three views of implementation", 2006, available at www.internalaudit.biz.
21. Hong Kong Monetary Authority (HKMA), "Supervisory Policy manual: Stress – Testing", HKMA, 2012. www.hkma.gov.hk/
22. Hua, Z. and Zhao, J.L., "A Meta – model approach to scenario generation in bank stress testing", 2010, available at www.personal.cb.cityu.edu.hk/
23. Initio, "Stress tests: Major Challenges and Best Practices", June 2012, available at www.initio.eu
24. International Actuarial Association (IAA), "Stress Testing and Scenario Analysis", IAA, July 2013, available at www.actuaries.org/
25. International Federation of Accountants (IFAC), "Handbook of international quality control, auditing, review, other assurance, and related services pronouncements, IFAC, Edition Part 1, New York 2010, available at www.ifac.org/
26. International Monetary Fund (IMF), "Macro financial stress testing – principles and practices", IMF, August 2012.
27. International Standards Organization (ISO), ISO 31000 Risk Management — Principles and Guidelines, Geneva, 2009.
28. KPMG, "Stress testing practices–final supervisory guidance", KPMG LLP, 2012, available at www.kpmg.com/
29. Oracle, "Framework for stress testing", 2009, available at www.oracle.com/us/industries/
30. Purdy, G., " ISO 31000:2009—Setting a New Standard for Risk Management ", *Risk Analysis*, Vol. 30, No. 6, 2010.
31. Roy, A.K., "Risk based internal audit–Need for such approach in banking sector for implementation of Basel II Accord : Bangladesh perspective", *The Bangladesh Accountant*, July–September 2008, available at www.scribd.com.

32. Sharma, G.V., "Risk based internal audit in banks", Chartered Accountant, April 2004, available at www.icaai.org/
33. Tabak, B.M., Guerra, S.M., Miranda, R.C. and de Souza, R.S., "Stress testing liquidity risk: The case of the Brazilian Banking System", Working paper series 302, December 2012, available at www.bcb.gov.br/
34. The Committee of Sponsoring Organizations (COSO), "Enterprise risk management integrated framework", Executive summary, COSO, September 2004. available at www.coso.org/
35. The Institute of Internal Auditors, " The role of internal auditing in enterprise-wide risk management ", IIA, January 2009.
36. _____, " International Professional Practices Framework (IPPF), Altamonte Springs, Florida, USA, 2011, available at www.theiia.org .
37. _____, "International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards), IIA, October 2012, available at www.theiia.org/
38. The Institute of Internal Auditors Research Foundation (IIARF), "Internal Auditing's role in risk management", IIARF, Florida, March 2011.
39. Thun, C. and Knowles, P., " An introduction to stress testing", MOODY'S Analytics, November 2011, available at www.moodyssanalytics.com

ملحق رقم (١)

قائمة استقصاء

السيد الأستاذ /

تعتبر هذه القائمة جزء مكمّل لبحث بعنوان " مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط في إطار مقررات بازل ٣ مع دراسة ميدانية "

وتهدف هذه القائمة إلى استقراء فكرالمسئولين بكل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وإدارة الائتزام بالبنوك ، وذلك بشأن إدراك مدى الأهمية النسبية ؛ لنطاق أنشطة إدارة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر ، ومبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط والإشراف عليها ، وذلك في إطار ما ورد عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الشأن .

ولتحقيق ما تقدم تتناول القائمة دور المراجعة الداخلية في مجال اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية ، من الجوانب التالية :

- ١- نطاق أنشطة إدارة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر بالبنوك.
 - ٢- قيام إدارة المراجعة الداخلية ؛ بفحص مدى استخدام اختبارات تحمل الضغوط وإدماجها في حوكمة المخاطر ، وفحص منهج اختبار تحمل الضغوط واختيار السيناريو ، وفحص مجالات تخفيف المخاطر وانتقال المخاطر .
 - ٣- العلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية (البنك المركزي).
- ويتقدم الباحث لسبادتكم بخالص الشكر والتقدير سلفاً لتفضلكم بالمعونة الصادقة والمخلصة لاستيفاء القائمة ، علماً بأن استجابتكم سيكون لها عظيم الأثر على النتائج المستخلصة من هذا البحث .

الباحث

د. عبد الحميد احمد احمد شاهين

الإدارة التابع لها	
الوظيفة	
المؤهل	
مدة الخبرة	

١- ما هي درجة الأهمية النسبية للبنود التالية لنطاق أنشطة إدارة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر بالبنوك :

المقياس والأوزان التوجيهية					نطاق أنشطة إدارة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر بالبنوك
هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	
					١- فحص وتقييم كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة للبنك بالكامل ، في سياق كل من المخاطر الحالية والمحتملة في المستقبل.
					٢- إعداد خطة سنوية للمراجعة الداخلية ، وتستند الخطة على تقييم المخاطر النشطة أو القوية ، استنادا على بعض المدخلات من الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
					٣- القدرة على مراجعة المهام الرئيسية لإدارة المخاطر وكفاية رأس المال التنظيمي ومراقبة السيولة.
					٤- فحص تنظيم وتفويض المهام لوظيفة إدارة المخاطر بما في ذلك مخاطر السوق والائتمان والسيولة وسعر الفائدة والتشغيل والمخاطر القانونية.
					٥- تقييم رغبة البنك في المخاطرة ، وزيادة حدة المخاطر ، والتقرير عن القضايا والقرارات التي اتخذتها وظيفة إدارة المخاطر.
					٦- مدى كفاية نظم وعمليات إدارة المخاطر لتحديد وقياس وتقييم ورقابة ومطابقة والتقرير عن جميع المخاطر الناتجة عن أنشطة البنك.
					٧- سلامة نظم المعلومات وإدارة المخاطر ، بما في ذلك الدقة والموثوقية واكتمال البيانات المستخدمة.
					٨- الموافقة والمحافظة على استمرار العمل بنماذج الخطر ، بما في ذلك التحقق من الاتساق والتوقيت والاستقلال والموثوقية في مصادر البيانات المستخدمة في هذه النماذج.
					٩- فحص جميع الأحكام والتدابير المصرفية الخاصة بتحديد وقياس رأس المال التنظيمي وتقييم مدى كفاية رأس المال فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر المصرفية ونسب الحد الأدنى المقررة.
					١٠- فحص عمليات إدارة المخاطر فيما يتعلق باختبارات تحمل الضغوط لمستويات رأس المال ، مع الأخذ في الاعتبار وبثيرة هذه الممارسات ، والغرض منها ، ومعقولة السيناريوهات والافتراضات الأساسية المستعملة ، والموثوقية في العمليات المستخدمة.
					١١- فحص الأنظمة والعمليات المصرفية لقياس ومراقبة أوضاع السيولة فيما يتعلق بصورة المخاطر والبيئة الخارجية والحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية.
					١٢- التقييم الدوري لفعالية معالجة المخاطر المصرفية ، والتحقق من تفاعل وظائف التقرير لإعدادها في الوقت المناسب ، وأن تنسم بالدقة والموثوقية ، وأن تكون التقارير مناسبة لكل من الإدارة الداخلية والمشرف (البنك المركزي).
					مجالات أخرى يمكن إدراجها ضمن أنشطة المراجعة الداخلية أذكرها من فضلك وحدد درجة أهميتها:

٢- ما هي درجة الأهمية النسبية لمجالات الفحص التالية بواسطة إدارة المراجعة الداخلية لاستخدام اختبارات تحمل الضغوط وإدماجها في حوكمة المخاطر:

المقياس والأوزان الترتيبية					قيام إدارة المراجعة الداخلية بفحص مدى استخدام اختبارات تحمل الضغوط وإدماجها في حوكمة المخاطر
هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	
					١٣- ان اختبارات التحمل جزء لا يتجزأ من الحوكمة وثقافة إدارة المخاطر في البنك.
					١٤- قابلية اختبارات التحمل للتنفيذ وقدرة نتائج الاختبار في التأثير على القرارات الإدارية والإستراتيجية.
					١٥- مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا في وضع برامج اختبارات التحمل لضمان فاعلية هذه الاختبارات.
					١٦- تسهم برامج اختبارات التحمل في تحديد المخاطر والسيطرة عليها واتخاذ الإجراءات الوقائية المكملة لأنشطة إدارة المخاطر.
					١٧- ان اختبار التحمل يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، الأمر الذي يتطلب قيام البنك بإجراء اختبار تحمل تطلي وصارم لتحديد التغيرات المحتملة التي قد تؤثر سلبا على البنك.
					١٨- ان تسهم اختبارات التحمل في تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة.
					١٩- ان اختبار التحمل يغطي مجموعة واسعة من وجهات نظر جميع الهيئات الإدارية في البنك.
					٢٠- الاستفادة من وجهة نظر المستثمرين (رؤى السوق) في تصميم اختبارات التحمل ، على أساس معايير تنظيمية ومحاسبية مثل استخدام الحدود الدنيا لمعدلات العائد والتي تعكس ما تعتبره الجهات التنظيمية نسبة ملاءة كافية.
					٢١- ان البنك يستخدم أبعادا متعددة ومجموعة أساليب فنية نوعية وكمية بهدف تحقيق تغطية شاملة في برنامج اختبار التحمل ، حيث تمتد الاختبارات من تحليل الحساسية البسيط (المستند إلى تغيرات في عامل خطر محدد) إلى تحليل السيناريو والذي يتضمن اختبارات بالغة التعقيد.
					٢٢- فحص عمليات تحديد وتوثيق كل من ؛ السياسات والإجراءات الحاكمة لبرنامج اختبارات التحمل ، وتشغيل برنامج الاختبار من حيث نوع الاختبار والفرص من كل عنصر في البرنامج ومدى تكرار الاختبار وتفصيل منهجيات الاختبار والسيناريوهات والافتراضات الأساسية ، والإجراءات المصححة استنادا إلى عرض ونوع ونتيجة اختبار التحمل بما في ذلك جدوى الإجراءات التصحيحية.
					٢٣- مدى وجود بنية تحتية للبنك مناسبة وقوية ومرنة بما فيه الكفاية لاستيعاب وربما لتغيير اختبارات التحمل أو الافتراضات التي تقوم عليها برامج الاختبار ، مع مراعاة التغيرات في طبيعة أنشطة البنك والأوضاع الخارجية.
					٢٤- مدى المحافظة على اختبارات التحمل وتحديثها بشكل دوري وتقييم فعالية ومئاته اختبارات التحمل نوعا وكميا.
					مجالات أخرى للفحص أذكرها من فضلك وحدد درجة أهميتها:
				
				
				

٣- ما هي درجة الأهمية النسبية لمجالات الفحص التالية بواسطة إدارة المراجعة الداخلية لمنهج اختبار تحمل الضغوط واختبار السيناريو:

المقياس والأوزان الترجيحية					فحص منهج اختبار تحمل الضغوط والسيناريوهات المفترضة
مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	
					٢٥- فهم طبيعة وحجم وتعقيد الأنشطة الأساسية للبنك والبيئة الخارجية التي يعمل بها.
					٢٦- أن أنشطة اختبارات التحمل تغطي مجموعة كاملة من المخاطر ومجالات العمل التجاري لتقديم صورة كاملة عن المخاطر على مستوى البنك.
					٢٧- أن مصادر البيانات المستخدمة لإدارة اختبار التحمل تتصف بالدقة والاتساق والتوقيت والاكتمال والموثوقية.
					٢٨- مدى استخدام اختبارات التحمل لتحديد ومراقبة وضعية تركيزات المخاطر من خلال سيناريوهات شاملة تغطي الأصول داخل الميزانية وخارجها وكذلك المخاطر المحتملة وغير المحتملة.
					٢٩- تقييم أثر اختبارات التحمل على أساس مقياس واحد أو أكثر ، والمقاييس النموذجية المستخدمة تشمل ؛ قيم الأصول ، الأرباح والخسائر الرأسمالية ، الأرباح والخسائر الاقتصادية ، رأس المال التنظيمي أو الأصول المرجحة بالخطر ، متطلبات رأس المال الاقتصادي ، والسيولة وفجوات التمويل.
					٣٠- أن برامج اختبارات التحمل تشمل مجموعة من السيناريوهات ، بما فيها سيناريوهات تطلعية تهدف إلى الأخذ في الاعتبار التفاعلات على مستوى المنظومة وأثار ريدو الفعل.
					٣١- أن اختبار التحمل يشمل أفاق زمنية مختلفة تبعاً لخصائص مخاطر التعرضات قيد التحليل ، وما إذا كان الاختبار موجه للاستخدام التكتيكي أو الاستراتيجي.
					٣٢- أن اختبارات التحمل تضم مجموعة من الأحداث الشديدة أو القاسية ، بما فيها الأحداث القادرة على إحداث أكبر قدر من الضرر سواء من خلال حجم الخسائر أو فقدان السمعة.
					٣٣- أن برنامج اختبار التحمل يحدد السيناريوهات المتطرفة التي تهدد بقاء البنك (اختبارات التحمل العكسية) وبالتالي تكشف المخاطر الخفية والتفاعلات بين المخاطر.
					٣٤- أن البنك يقوم بتعزيز ممارساته لاختبار التحمل من خلال النظر في العلاقات المتبادلة الهامة بين العوامل المتنوعة وتشمل ؛ صدمات الأسعار لفئات أصول محددة ، جفاف سيولة الأصول المقابلة ، إمكانية حدوث خسائر كبيرة تضر بالقوة المالية للبنك، نمو احتياجات السيولة كنتيجة لالتزامات السيولة ، وتضائل إمكانية دخول أسواق تمويل مضمونة أو غير مضمونة.
					٣٥- إجراء البنك لاختبارات التحمل لغرض محدد في ظل ظروف معينة مثل حالة التدور السريع في الأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية.
					٣٦- مدى تحديد وتوثيق كل من الاستراتيجيات المعدة مسبقاً بشأن إجراءات المعالجة التي سيتم اتخاذها بناءً على نتائج الاختبارات ، والإجراءات العلاجية المتخذة بالفعل ومدى ملاءمة تطبيقها.
					٣٧- مدى الوتوقف على طبيعة الصدمات المؤثرة في تحديد عوامل الخطر بنموذج اختبار التحمل والسيناريوهات المحتملة ، وأنه تمت عملية الحصر الكامل بسيناريوهات الاختبار لكل أوجه التغير في عوامل الخطر ذات الصلة والناجمة عن الصدمات.
					٣٨- فحص الأحداث والأزمات (المحلية أو الخارجية) التي حدثت في الماضي ، والتحقق من إدخالها بسيناريوهات اختبار التحمل.
					٣٩- فحص مدى ملاءمة السيناريوهات المستخدمة (تاريخية ، اصطفاعية ، عكسية ، تحليل الحساسية ، تحليل السيناريو ، عالمية أو عامة) لخصائص المخاطر التي يواجهها البنك.
					مجالات أخرى للفحص أذكرها من فضلك وحدد درجة أهميتها:
				
				

٤- ما هي درجة الأهمية النسبية لمجالات الفحص التالية بواسطة إدارة المراجعة الداخلية والمتعلقة بمجالات تخفيف المخاطر وانتقال المخاطر:

المقياس والأوزان الترجيحية					قيام المراجعة الداخلية بفحص مجالات تخفيف المخاطر وانتقال المخاطر
عديم الأهمية	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جدا	
١	٢	٣	٤	٥	
					٤٠- قدرة اختبار التحمل على تطوير أساليب لتخفيف المخاطر مثل التحوط والمعاوضة واستخدام الضمانات ووضع خطط الطوارئ عبر مجموعة من الظروف الضاغطة.
					٤١- ان يغطي برنامج اختبار التحمل صراحة المنتجات المعدلة والمعدلة مثل تعرضات التوريق ، واختبار التحمل للأصول المورقة يجب أن يراعى الأصول الأساسية وتعرضاتها لعوامل السوق النظامية والاتفاقيات التعاقدية ذات الصلة وأثر الرافعة المالية.
					٤٢- ان يغطي برنامج اختبار التحمل مخاطر تحويل الأصول المالية المرتبطة بأنشطة التوريق والسندات الضامنة ، ومخاطر المحافظ.
					٤٣- مدى تعزيز مناهج اختبار التحمل لالتقاط تأثير مخاطر السمعة ، ودمج المخاطر الناجمة عن عوامل خارج الميزانية.
					٤٤- مدى تعزيز منهج اختبار التحمل للأطراف المقابلة عالية الاستدانة وتشمل؛ صناديق التحوط ، الضامنين الماليين ، البنوك الاستثمارية ، والأطراف المقابلة في المشتقات التي يمكن أن تكون معرضة بشكل خاص إلى أنواع أصول محددة وحركات السوق.
					مجالات أخرى للفحص أذكرها من فضلك وحدد درجة أهميتها:

٥- ما هي درجة الأهمية النسبية للبنود التالية والمرتبطة بالعلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية:

المقياس والأوزان الترجيحية					العلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية
هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	
					٤٥- يجب على المشرفين أن يكونوا على اتصال منتظم مع المراجعين الداخليين بالبنك لكي يتم مناقشة مجالات الخطر التي تم تحديدها بواسطة الطرفين ، وفهم مقاييس تخفيف المخاطر المستخدمة بواسطة البنك ، ومتابعة مدى استجابة البنك لنقاط الضعف المحددة.
					٤٦- ينبغي على السلطات الإشرافية أن تتلقى دوريا أو بناءً على طلبها تقارير بأهم نتائج وتوصيات المراجعة الداخلية ، وكذلك الإجراءات التصحيحية المتخذة أو التي ستخذ استجابة لنقاط الضعف التي تم تحديدها.
					٤٧- ينبغي للسلطات الإشرافية عقد اجتماعات دورية مع المراجعين الداخليين للبنك لمناقشة نتائجها وتوصياتها ، ويجب أن تكون وتيرة هذه الاجتماعات والاتصالات الأخرى بين الطرفين متناسبة مع حجم البنك وطبيعة ومخاطر عملياته وتعقيد تنظيمه.
					٤٨- يجب على المشرفين الحصول على فهم للظروف التي أدت إلى الاختلاف أو الانحراف عن خطة المراجعة الداخلية ، ومناقشة خطة المراجعة للسنة المقبلة لمعرفة ما إذا كانت أكثر حساسية وتغطي المناطق المعرضة للخطر بشكل مناسب.
					٤٩- ينبغي للمشرفين والمراجعين الداخليين مناقشة قدرة وظيفة المراجعة الداخلية على مراجعة وظائف إدارة المخاطر الرئيسية وكفاية رأس المال والسيولة.
					٥٠- قدرة المراجعة الداخلية على أن توفر للمشرفين معلومات عن مدى كفاية الرقابة والإشراف على العمليات والمخاطر في الأنشطة التجارية مثل ؛ تطبيق وفعالية إجراءات إدارة المخاطر ومنهج تقييم المخاطر (والمطبق على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وغيرها من المخاطر ذات الصلة بالركيزة الثانية المتعلقة بكفاية رأس المال) وخطط الطوارئ.
					٥١- ينبغي للمراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية الاهتمام بالتغييرات التي تطرأ على إستراتيجية البنك ونماذج الأعمال (الأهداف والقرارات الإستراتيجية ، وجوده وجوهر الإدارة والحوكمة وهيكل العمليات) لتأثيرها على الرقابة الداخلية للبنك وإدارة المخاطر والحوكمة.
					علاقات أخرى أذكرها من فضلك وحدد درجة أهميتها:

ملحق رقم (٢)
نتائج التحليل الإحصائي (الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري)
المجموعة الأولى: عينة المسؤولين بإدارة المراجعة الداخلية:

Std. Deviation	Mean	N	
.455	4.72	46	X1
.541	4.59	46	X2
.482	4.65	46	X3
.493	4.61	46	X4
.686	4.41	46	X5
.482	4.65	46	X6
.505	4.52	46	X7
.504	4.46	46	X8
.482	4.65	46	X9
.465	4.70	46	X10
.417	4.78	46	X11
.455	4.72	46	X12
.383	4.83	46	X13
.482	4.65	46	X14
.620	4.57	46	X15
.532	4.63	46	X16
.417	4.78	46	X17
.383	4.83	46	X18
.444	4.74	46	X19
.628	4.30	46	X20
.488	4.37	46	X21
.482	4.65	46	X22
.505	4.48	46	X23
.501	4.57	46	X24
.455	4.72	46	X25
.493	4.61	46	X26
.505	4.52	46	X27
.444	4.74	46	X28
.465	4.70	46	X29
.488	4.63	46	X30
.431	4.76	46	X31
.493	4.61	46	X32
.614	4.39	46	X33
.498	4.41	46	X34
.532	4.37	46	X35
.548	4.50	46	X36
.546	4.54	46	X37
.623	4.48	46	X38
.482	4.65	46	X39
.474	4.67	46	X40
.506	4.50	46	X41
.511	4.30	46	X42
.629	4.22	46	X43
.648	4.26	46	X44
.505	4.48	46	X45
.493	4.39	46	X46
.498	4.59	46	X47
.474	4.67	46	X48
.488	4.63	46	X49
.493	4.61	46	X50
.455	4.72	46	X51
.247647	4.62138	46	x1_12
.232059	4.61594	46	x31_24
.269378	4.57536	46	x25_39
.469433	4.39130	46	x40_44
.341832	4.58385	46	x45_51
		46	Valid N (list wise)

المجموعة الثانية: عينة المسؤولين بإدارة المخاطر:

Std. Deviation	Mean	N	
.548	4.56	43	X1
.506	4.51	43	X2
.505	4.47	43	X3
.548	4.56	43	X4
.583	4.60	43	X5
.541	4.60	43	X6
.502	4.56	43	X7
.618	4.63	43	X8
.505	4.47	43	X9
.566	4.67	43	X10
.506	4.49	43	X11
.513	4.70	43	X12
.441	4.74	43	X13
.550	4.47	43	X14
.626	4.58	43	X15
.551	4.51	43	X16
.550	4.53	43	X17
.545	4.58	43	X18
.631	4.47	43	X19
.629	4.44	43	X20
.545	4.42	43	X21
.631	4.49	43	X22
.545	4.42	43	X23
.550	4.53	43	X24
.631	4.47	43	X25
.611	4.23	43	X26
.631	4.51	43	X27
.655	4.37	43	X28
.502	4.44	43	X29
.606	4.33	43	X30
.592	4.47	43	X31
.631	4.47	43	X32
.499	4.58	43	X33
.495	4.60	43	X34
.631	4.49	43	X35
.505	4.53	43	X36
.548	4.56	43	X37
.489	4.63	43	X38
.505	4.53	43	X39
.631	4.49	43	X40
.578	4.37	43	X41
.502	4.44	43	X42
.680	4.33	43	X43
.578	4.37	43	X44
.529	4.65	43	X45
.541	4.40	43	X46
.698	4.42	43	X47
.550	4.47	43	X48
.541	4.60	43	X49
.541	4.60	43	X50
.551	4.49	43	X51
.263684	4.56783	43	x1 12
.322367	4.51550	43	x31 24
.287503	4.48062	43	x25 39
.442934	4.40000	43	x40 44
.352725	4.51827	43	x45 51
		43	Valid N (list wise)

المجموعة الثالثة: عينة المسؤولين بإدارة الإلتزام:

Std. Deviation	Mean	N	
.541	4.63	38	X1
.558	4.50	38	X2
.555	4.55	38	X3
.555	4.55	38	X4
.775	4.32	38	X5
.760	4.45	38	X6
.604	4.50	38	X7
.525	4.32	38	X8
.547	4.61	38	X9
.555	4.55	38	X10
.582	4.34	38	X11
.633	4.37	38	X12
.557	4.53	38	X13
.504	4.45	38	X14
.504	4.55	38	X15
.534	4.66	38	X16
.506	4.53	38	X17
.460	4.71	38	X18
.687	4.53	38	X19
.726	4.50	38	X20
.506	4.53	38	X21
.506	4.53	38	X22
.554	4.26	38	X23
.599	4.42	38	X24
.589	4.63	38	X25
.541	4.63	38	X26
.725	4.53	38	X27
.687	4.47	38	X28
.604	4.50	38	X29
.726	4.50	38	X30
.675	4.37	38	X31
.638	4.39	38	X32
.547	4.39	38	X33
.645	4.45	38	X34
.504	4.55	38	X35
.603	4.53	38	X36
.547	4.61	38	X37
.504	4.55	38	X38
.500	4.58	38	X39
.460	4.71	38	X40
.471	4.68	38	X41
.574	4.32	38	X42
.611	4.29	38	X43
.694	4.29	38	X44
.481	4.66	38	X45
.555	4.55	38	X46
.495	4.61	38	X47
.558	4.50	38	X48
.602	4.45	38	X49
.503	4.26	38	X50
.525	4.32	38	X51
.312469	4.47368	38	x1_12
.296916	4.51535	38	x31_24
.344534	4.51228	38	x25_39
.391554	4.45789	38	x40_44
.356604	4.47744	38	x45_51
		38	Valid N (list wise)

المجموعات الثلاثة معا:

Std. Deviation	Mean	N	
.514	4.64	127	X1
.531	4.54	127	X2
.514	4.56	127	X3
.527	4.57	127	X4
.687	4.45	127	X5
.598	4.57	127	X6
.532	4.53	127	X7
.561	4.47	127	X8
.512	4.57	127	X9
.527	4.65	127	X10
.530	4.55	127	X11
.551	4.61	127	X12
.473	4.71	127	X13
.517	4.53	127	X14
.585	4.57	127	X15
.538	4.60	127	X16
.503	4.62	127	X17
.473	4.71	127	X18
.597	4.58	127	X19
.659	4.41	127	X20
.513	4.43	127	X21
.544	4.56	127	X22
.537	4.39	127	X23
.547	4.51	127	X24
.566	4.61	127	X25
.576	4.49	127	X26
.615	4.52	127	X27
.615	4.54	127	X28
.530	4.55	127	X29
.615	4.49	127	X30
.588	4.54	127	X31
.589	4.50	127	X32
.560	4.46	127	X33
.547	4.49	127	X34
.561	4.46	127	X35
.547	4.52	127	X36
.543	4.57	127	X37
.545	4.55	127	X38
.494	4.59	127	X39
.533	4.62	127	X40
.533	4.51	127	X41
.527	4.35	127	X42
.638	4.28	127	X43
.636	4.31	127	X44
.510	4.59	127	X45
.529	4.44	127	X46
.575	4.54	127	X47
.530	4.55	127	X48
.543	4.57	127	X49
.533	4.50	127	X50
.532	4.52	127	X51
.278196	4.55906	127	x1 12
.286554	4.55184	127	x31 24
.299954	4.52441	127	x25 39
.435840	4.41417	127	x40 44
.349978	4.52981	127	x45 51
		127	Valid N (list wise)